الرد على ابن القطان

في

كتابه "بيان الوهم والإيهام"

تصنيف

الإمام / محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز
المعروف بـ " الذهبي "
رحمه الله
المتوفى سنة ٧٤٨ هـ

تحقيق

أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري

الناشر
الفاروق الحديثة للطباعة والنشر

النـاشـــر : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر

خلف ٦٠ ش راتب باشا - حدائق شبرا

ت : ٤٣٠٧٥٢٦ - ٢٠٥٥٦٨٨ القاهرة

اسم الكتاب : الرد على ابن القطان فى كتابه (بيان الوهم والإيهام)

تـألـيـف : الإمام محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز

تحقيــق : خالد بن محمد بن عثمان المصرى

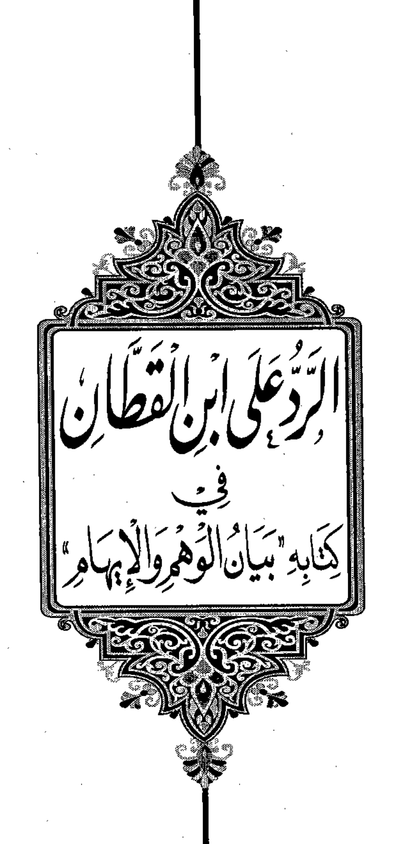
رقم الإيداع : ١٩١٧٧/ ٢٠٠٤

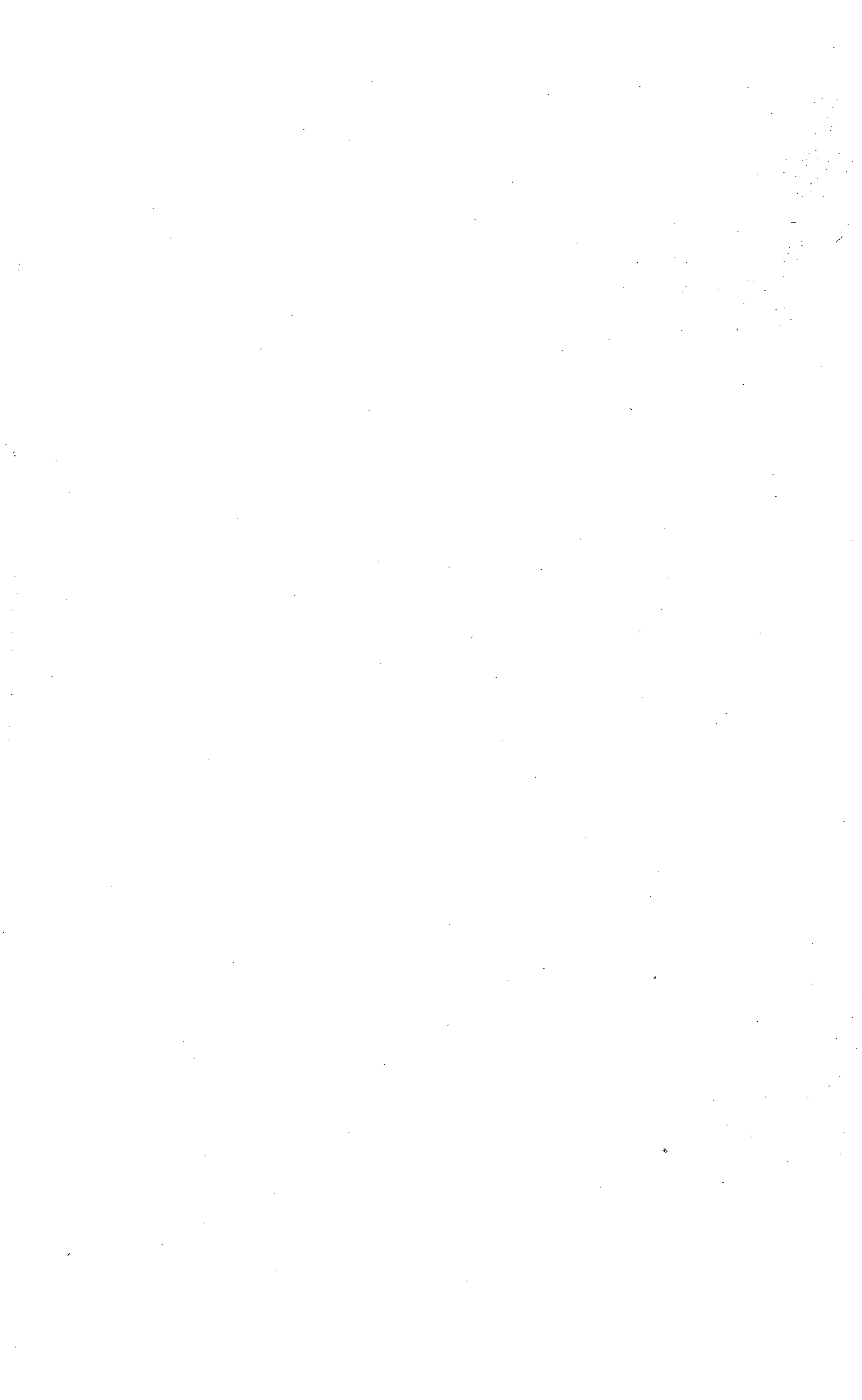
الترقيم الدولي : 977-370-023-2

الطبـعـة : الأولى

سنة النشر : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

طبـاعـة : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر


الرَّدُّ على ابنِ القطَّانِ
في
كتابِهِ "بيانُ الوَهمِ والإِيهامِ"



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

إنَّ الحمد للَّه، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾.

* **أما بعد**: فإن أصدق الحديث كتاب اللَّه تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة من النار.

وبعد، هذا كتاب من كتب النقد الحديثي التي تبرهن على أن نقد الكتب، وبيان ما فيها من أوهام وأخطاء كان منهجًا عند علماء الحديث، حتى يتميز الخبيث من الطيب.

والكتاب المنتَقَد هو: «**بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**» للحافظ ابن القطان الفاسي ـ رحمه اللَّه ـ، والذي هو بدوره كان قد كتبه ابن القطان نقدًا لكتاب «الأحكام الشرعية» للحافظ عبدالحق الأشبيلي ـ رحمه اللَّه ـ (م ـ ٥٨١هـ)؛ فكتاب الذهبي هو نقد على نقد.

وقد طُبِع كتاب: «بيان الوهم والإيهام» مؤخرًا بدراسة وتحقيق د. الحسين آيت سعيد، ونشرته دار طيبة (طبعة أولى ـ ١٤١٨هـ)، وكان عبارة عن رسالة جامعية للمحقق، أشرف عليها د. فاروق حمادة، وتم مناقشتها عام ١٩٩٤م.

* إثبات كون كتاب الأحكام ـ الذي انتقده ابن القطان ـ: هو الأحكام الوسطى لا الكبرى:

والحافظ أبو محمد عبدالحق الأزدي الأشبيلي ـ المعروف بابن الخراط ـ قد صنف كتابًا مسندًا في الأحكام سماه بـ: «الأحكام الكبرى»، ثم اختصره في «الأحكام الوسطى»[1] بأن حذف الأسانيد، مع بعض النصوص والأحاديث؛ ثم اختصر الوسطى في «الأحكام الصغرى»[2] .

والذي اشتهر عند الأئمة أنهم يطلقون على الأحكام الوسطى: الكبرى، كما قال السيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص٤٩٨) في ترجمة ابن القطان: «صنف الوهم والإيهام عى الأحكام الكبرى لعبدالحق». اهـ؛ ومن المعروف عند أهل العلم أن ابن القطان قد صنف كتابه على الأحكام الوسطى؛ وقال الذهبي في «السير» (٢١/ ٢٠٠): «وصنف الحافظ القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك الحميري الكتامي الفاسي المشهور بابن القطان: كتابًا نفيسًا في مجلدتين سماه «الوهم والإيهام فيما وقع من الخلل في الأحكام الكبرى لعبدالحق، يناقشه فيه فيما يتعلق بالعلل والجرح والتعديل، طالعته وعلَّقت منه فوائد جليلة» اهـ.

قلت: ومما يدل على أن الذهبي ـ رحمه اللَّه ـ يقصد بالأحكام الكبرى: الوسطى، هو قوله في «السير» (٢١/١٩٩) في ترجمة عبدالحق: «وسارت بأحكامه الصغرى والوسطى الركبان، وله أحكام كبرى قيل هي بأسانيده، فاللَّه أعلم» اهـ، فهذا يدل على أن الذهبي لم يطلع على الأحكام الكبرى.

وفي مقدمة تحقيق طبعة «الأحكام الصغرى» (١/٥٧): «ومما يؤكد أيضًا أن الأحكام الوسطى شهرت بين العلماء بالأحكام الكبرى، أنه كُتِب اسم الأحكام

---

(١) طُبع عام ١٤١٦هـ، بتحقيق/ حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، نشرته مكتبة الرشد بالرياض.

(٢) طُبع عام ١٤١٣هـ، بتحقيق/ أم محمد بنت أحمد الهليس، وقد أشرف عليه وراجعه وقدَّم له/ خالد بن علي بن محمد العنبري، ونشرته مكتبه العلم بجدة، ومكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

الكبرى على طرة نسخ الأحكام الوسطى المخطوطة، ونهايات أجزائها...» اهـ.

* وصف النسخة المطبوعة:

وكتابنا ـ الذي نحن بصدد توثيق نصوصه ـ إن شاء اللَّه ـ قد طُبِع طبعة قديمة منذ سبع عشرة سنة (عام ١٤٠٨هـ) بالمغرب بدراسة وتحقيق د. فاروق حمادة ـ أستاذ التعليم العالي ـ كلية الآداب ـ جامعة محمد الخامس ـ الرباط ـ، ونشرته دار الثقافة بالدار البيضاء[١]؛ وطبِع أيضًا في أول كتاب «الأحكام الوسطى» (طبعة مكتبة الرشد).

* بيان أن هذا الرد منتقى من مصنف أكبر للذهبي:

والنسخة الخطية للكتاب هي بخط: محمد بن عبداللَّه بن الصيفي بن منجا الحنبلي[٢]؛ والذي يظهر من بداية النسخة أن ناسخها قد انتقى هذا الكتاب من أصل الذهبي، وثمَّ احتمال آخر: أن يكون الذهبي قد علَّق انتقاداته على نسخة الوهم والإيهام، فقام ابن منجا بجمعها، ويدل على الاحتمال الأخير قول الذهبي السابق في «السير» في أنه اطلع على الوهم والإيهام وعلَّق منه فوائد جليلة.

لكن يرجح الاحتمال الأول، ما ذكره ابن ناصر الدين: «ولابن القطان فيه ـ أي في بيان الوهم والإيهام ـ وهمٌ كثير، نبَّه عليه أبو عبداللَّه الذهبي في مصنف كبير»[٣]

---

(١) وقال د. فاروق في مقدمة تحقيقه (ص٥٢): «وكنت قد نشرت هذه الرسالة ـ أي الرد على ابن القطان ـ بمجلة (دعوة الحق) التي تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالرباط، حاضرة المغرب الأقصى عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م في حلقتين، وقد وقع فيها أخطاء مطبعية، وبعض سقط...» اهـ.

(٢) جاء في كلا المطبوعتين: «المصفى»، والذي يظهر من رسم المخطوط أنه: «الصيفي»، وعلى كلٍ فإن «محمد بن عبداللَّه بن الصيفي بن منجا» ـ هذا ـ لا تعرف له ترجمة؛ قال د. فاروق (ص٥١): «ولم أتمكن من العثور على ترجمة لمحمد... فيما بين يدي من كتاب التراجم» إلا أنه أتبع كلامه هذا بما يوحي أنه يعرفه، فقال: «ولكنه من بيت علم، وفضل، وشهرة في تلك الفترة كما يظهر ذلك من كتاب تراجم الحنابلة» اهـ؛ وقد وقفت في «ذيل طبقات الحنابلة» لابن عبدالهادي (١٧٨) على ترجمة لواحد بنفس الاسم: «محمد بن عبداللَّه الصيفي»، وهو شيخ ابن عبدالهادي، فلا أدري هل هو المقصود أم لا؟

(٣) «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣٣١).

اهـ، فهذا يدل على أن هذه النسخة لصغر حجمها ليست هي الأصل المصنف، إنما هي منتقاة منه.

ومهما كان، فإن الكتاب صحيح النسبة للذهبي بلا ريب، والانتقادات المذكورة فيه هي من صنيع الذهبي، والناسخ لم يفعل شيئًا إلا أنه نقل كلام الذهبي.

* نهج الكتاب وصفة ترتيبه:

والنهج الذي سار عليه الكتاب هو أن يُذكر نص الحديث ـ أو جزء منه ـ، ثم يُتبع بكلام عبدالحق في نقده، ثم يليه كلام ابن القطان في نقد كلام عبدالحق، وأخيراً يُزَيّل بكلام الذهبي في نقده لابن القطان، بقوله: «قلت: . . .».

وأحيانًا يُبدأ كلام ابن القطان بـ: «قال المؤلف: . . .»، أو «قال ابن القطان: . . .»؛ وفي مواضع أخرى يأتي بكلام ابن القطان مباشرة بعد الحديث، وفي طياته كلام عبدالحق محكيًّا من قِبَل ابن القطان؛ وقد قمت في غالب المواضع بالتمييز بين كلام عبدالحق وابن القطان، وذلك في الحاشية.

هذا، وقد استُخدِمَت بعض الاختصارات في هذه النسخة، ننبه عليها:

(خ): البخاري، (م): مسلم، (د): أبو داود، (س): النسائي، (ق): ابن ماجه، (ت): الترمذي.

* عملي في الكتاب:

وقد قمت بمقابلة النسخة الخطية على مطبوعة د. فاروق، وأثبت ما بينهما من فروق، وأصلحت بعض المواضع التي حدث فيها تصحيف أو وهم من قبل د. فاروق؛ وكذا قابلت النص على نسخة الوهم والإيهام، مع التنبيه على أن كلام عبدالحق وابن القطان يُساق مختصراً بالمعنى، فأقوم أحيانًا بالتنبيه على أصل بعض عبارات ابن القطان إن شعرت أن هناك تباينًا بين الأصل والعبارة المختصرة قد يكون فيه شيء من الإحالة للمعنى.

وقمت أيضًا بعزو نصوص كلام ابن القطان إلى مواضعها في مطبوعة الوهم والإيهام، وبعزو النصوص الحديثية الأخرى إلى المصادر التي أخرجتها، مع عمل تخريج مبسط لكل حديث، لم أسلك فيه مسلك التوسع بجمع الطرق وذكر الاختلافات والعلل حتى لا يتضخم الكتاب، حيث إن غالب أحاديث الكتاب هي

أحاديث معلَّة قد يحتاج بعضها إلى أجزاء مفردة لذكر طرقها وعللها.

ولم أهتم بالمقابلة على مطبوعة الكتاب التي نشرت في بداية نسخة مكتبة الرشد للأحكام الوسطى، لأنها تعد نسخة ثانوية، تكاد تكون طبق الأصل من نسخة د. فاروق.

وقد رمزت للنسخة الخطية بـ: (خ)، وللمطبوعة بـ : (ط)، ولكتاب الوهم والإيهام بـ: (الوهم).

* المصنفات الأخرى في نقد بيان الوهم والإيهام:

وهناك حوالي أربعة مصنفات أخرى قد صُنفت في نقد بيان الوهم والإيهام، هي أشمل وأوسع من نقد الذهبي، وهي:

(١) كتاب «المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال، والإغفال، وما انضاف إلينا من تتميم وإكمال» لابن المواق، تلميذ ابن القطان؛ ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص١١٨)، وقال: «... إلا أنه تولى تخريج بعضه ثم اخترمته المنية ولم يبلغ من تكميله الأمنيــة، فتولى تكميل تخريجه مع زيادة تتمات وكتب ما تركه المؤلف بياضًا: أبو عبدالله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد السبتي الفهري المالكي» اهـ.

(٢) «بغية النقاد النقلة، فيما أخل به كتاب البيان وأغفله، أو ألَّم به فما تتمه»، وقد اختُلِف هل هو لابن المواق أم لابن رشيد؟ فأضافه لابن المواق: العراقي كما في «التبصرة» (١/ ٢٩٩)، و«التقييد» (٥٣ ـ ٦١)؛ والسيوطي كما في «المدرج إلى المدرج» (٣٩)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٥١)؛ ورجح د. حسين آيت ـ في بحث له إضافته إلى ابن رشيد.

(٣) كتاب «ترتيب من له ذكر بتجريح أو تعديل في بيان الوهم والإيهام لابن القطان على حروف المعجم» للحافظ العراقي[١].

(٤) «منارة الإسلام» لمغلطاي، وهو في ترتيب بيان الوهم على الأحكام[٢].

* تحقيق اسم الكتاب:

وبالنسبة لتحقيق اسم الكتاب، فإن الظاهر أن الاسم المذكور على طرة المخطوطة هو من وضع الناسخ، لكنه معبر صادق عن محتوى الكتاب، لذا رأيت الإبقاء عليه، لعدم ورود خلافه، ولأن الناسخ الذي يُظن فيه أنه قد انتقى محتوى هذه النسخة من أصل الذهبي، أدرى باسم الكتاب؛ أما د. فاروق فقد سماه: «نقد الإمام الذهبي

---

(١) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٢٣٢، ٣٦٦).
(٢) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص١٣٩)، و«الدرر الكامنة» (٦/ ١١٦).

لبيان الوهم والإيهام».

هذا، ونسأل اللَّه أن يجازي أئمة الحديث ـ أمثال الذهبي ـ عنا خيرًا على مما بذلوه من جهد في النقد والتمحيص حفاظًا على سنة النبي الكريم صلى اللَّه وعليه وآل وسلم من عبث الضعفاء والمتروكين، ومن أخطاء المخطئين.

وصلى اللَّه على محمد وآله وسلم.

وكتب

أبو عبدالأعلى خالد بن محمد بن عثمان

ليلة الأربعاء العاشر من صفر ١٤٢٥هـ

القاهرة ـ مصر

ترجمة الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ

* **اسمه ونسبه**: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله التركماني الأصل الفارقي ثم الدمشقي الشافعي، أبو عبدالله شمس الدين، المعروف بـ: «الذهبي».

* **مولده**: شهر ربيع الآخر عام ٦٧٣هـ، في كفر بطنا من غوطة دمشق بالشام.

* **رحلته في طلب العلم وشيوخه**: قال السبكي: «وطلب الحديث وله ثماني عشر سنة، فسمع بدمشق من عمر بن القواس، وأحمد بن هبة الله بن عساكر، وغيرهم؛ وببعلبك من عبدالخالق بن علوان، وزينب بنت عمر بن كندي، وغيرهما؛ وبمصر من الأبْرَقوهي، وعيسى بن عبدالمنعم بن شهاب، وشيخ الإسلام ابن دقيق العيد، والحافظين أبي محمد الدمياطي، وأبي العباس بن الظاهري وغيرهم... وسمع بالإسكندرية من أبي الحسن علي بن أحمد الغرافي، وأبي الحسن يحيى بن أحمد بن الصواف وغيرهما؛ وبمكة من التَّوْزي وغيره، وبحلب من سُنْقُر الزَّيني وغيره؛ وبنابلس من العماد بن بدران؛ وفي شيوخه كثرة فلا نطيل بتعدادهم» اهـ.

وقد بلغ تعداد شيوخه أزيد من ألف ومائتي نفس بالسماع والإجازة كما في معجم شيوخه الكبير.

وكان أبرز شيوخه ثلاثة: أبو الحجاج المزي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وعلم الدين القاسم البرزالي ـ رحم الله الجميع ـ.

* **تدريسه للعلم والمناصب العلمية التي تولاها**:

بعد انتهاء رحلاته العلمية، استقر ـ رحمه الله ـ بدمشق يُرحل إليه من سائر البلاد، وقد سمع منه الجمع الكثير.

وقد ولي مشيخة السكرية، ودار الحديث الظاهرية بدمشق، ودار الحديث الفاضلية، وغيرها من المدارس الحديثية والمشيخات الكبرى، وكان يقوم فيها بالتدريس والإفتاء ـ رحمه الله ـ.

* **ثناء العلماء عليه**: قال تلميذه تاج الدين بن السبكي: «شيخنا وأستاذنا الإمام الحافظ... محدث العصر؛ اشتمل عصرنا على أربعة من الحفاظ بينهم عموم وخصوص المزي والبرزالي والذهبي والشيخ الإمام الوالد، لا خامس لهؤلاء في عصرهم»، وقال أيضًا: «وكان محط رحال تغيَّت، ومنتهى رغبات في تغيَّت، تعمل المطي إلى جواره، وتضرب البُذْلُ المهاري أكبادها فلا تبرح أو تُنبل نحو داره»، ثم قال: «وما زال يخدم هذا الفن ـ أي الحديث ـ إلى أن رسخت فيه قدمه، وتعب الليل والنهار، وما تعب لسانه وقلمه...» اهـ.

وقال تلميذه أيضًا صلاح الدين الصفدي: «حافظ لا يجارى، ولافظ لا يبارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله، وأحواله، وعرَّف تراجم الناس، وأزال الإيهام في تواريخهم والإلباس، ذهن يتوقد ذكاؤه، ويصح إلى الذهب نسبته وانتماؤه...» اهـ، وقال السيوطي: «إن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر».

وقد وصفه الحافظ ابن حجر بأنه من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال؛ وكان الحافظ ـ رحمه اللَّه ـ قد شرب من ماء زمزم بنية أن يجعله اللَّه مثل الإمام الذهبي في علمه وفضله.

* **مصنفاته**: قال ابن حجر: «كان أكثر أهل عصرة تصنيفًا، وجمع تاريخ الإسلام، فأربى فيه على من تقدمه بتحرير أخبار المحدثين خصوصًا» اهـ.

ومن مصنفاته في التاريخ والتراجم:

(١) تاريخ الإسلام. (٢) تذهيب التهذيب في تلخيص كتاب المزي.

(٣) الكاشف. (٤) سير أعلام النبلاء.

(٥) تذكرة الحفاظ. (٦) ميزان الاعتدال.

(٧) المغني في الضعفاء. (٨) أهل المائة فصاعدًا.

(٩) تراجم رجال روى عنهم محمد بن إسحاق.

(١٠) معرفة القراء الكبار.

(١١) المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ أبي عبدالله محمد بن سعيد بن محمد الدبيثي.

(١٢) دول الإسلام. (١٣) العبر في خبر من غبر.

(١٤) المجرد في أسماء رجال ابن ماجه. (١٥) المعين في طبقات المحدثين.

ومن مصنفاته في الحديث ومصطلحه:

(١) الموقظة. (٢) الأربعون البلدانية. (٣) طرق أحاديث النزول.

ومن مصنفاته في العقيدة:

(١) العلو للعلي الغفار. (٢) العرش.

ومن مصنفاته في الفقه:

(١) حقوق الجار. (٢) تشبيه الخسيس بأهل الخميس.

(٣) جزء في صلاة التسابيح.

* **وفاته**: توفي ـ رحمه الله ـ في ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة، سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، بالمدرسة المنسوبة لأم الصالح ـ أي الصالحية ـ في قاعة سكنه.

قال تاج الدين ابن السبكي: «ورآه الوالد ـ رحمه الله ـ قبل المغرب، وهو في السياق، وقال له: كيف تجدك؟، فقال: في السياق، ثم سأله: أدخل وقت المغرب؟ فقال له الوالد: ألم تصل العصر؟، فقال: بلى، ولكني لم أصل المغرب إلى الآن، وسأل الوالد ـ رحمه الله ـ عن الجمع بين المغرب والعشاء تقديمًا، فأفتاه بذلك، ففعله ومات بعد العشاء قبل نصف الليل، ودُفِن بباب الصغير، حضرت الصلاة عليه، ودَفنه» اهـ(*).

(*) مصادر الترجمة: (١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/ ١٠٠)، (٢) «البدر الطالع» (٢/ ١١٠)، (٣) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٤)، (٤) «الدرر الكامنة» (٥/ ٦٦)، (٥) «الدارس في تاريخ المدارس» (١/ ٥٩، ٢٤٦)، (٦) «شذرات الذهب» (٣/ ١٥٣)، (٧) «النجوم الزاهرة» (١٠/ ١٨٢). (٨) نقد د. بشار عواد معروف لمقدمة د. محمد عبدالهادي شعيرة على تاريخ الإسلام (القسم الثاني: دراسة عن كتب الذهبي التاريخية) (مقال نُشِر في مجلة معهد المخطوطات العربية ـ المجلد ٢٣ الجزء الأول ـ جمادى الأولى ١٣٩٧هـ).

وصف المخطوط

لا يعلم للكتاب إلا نسخة خطية واحدة ـ على حد بحثي ـ، وهي من محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجموع برقم (٧٠)[١]، وهي في (١٣ ورقة): عبارة عن طرة المخطوطة، و(٢٣ صفحة).

ومنها نسخة مصورة بمكتبة العلامة المحدث حماد الأنصاري ـ رحمه الله ـ ضمن مجموع برقم (١٢٩٧) (حسب ترقيم فهرس الشيخ حماد).

وقد قمت بتصوير نسختي من النسخة المصورة بمكتبة الشيخ حماد ـ رحمه الله ـ وذلك عند زيارتي للمكتبة في شوال ١٤٢٤هـ.

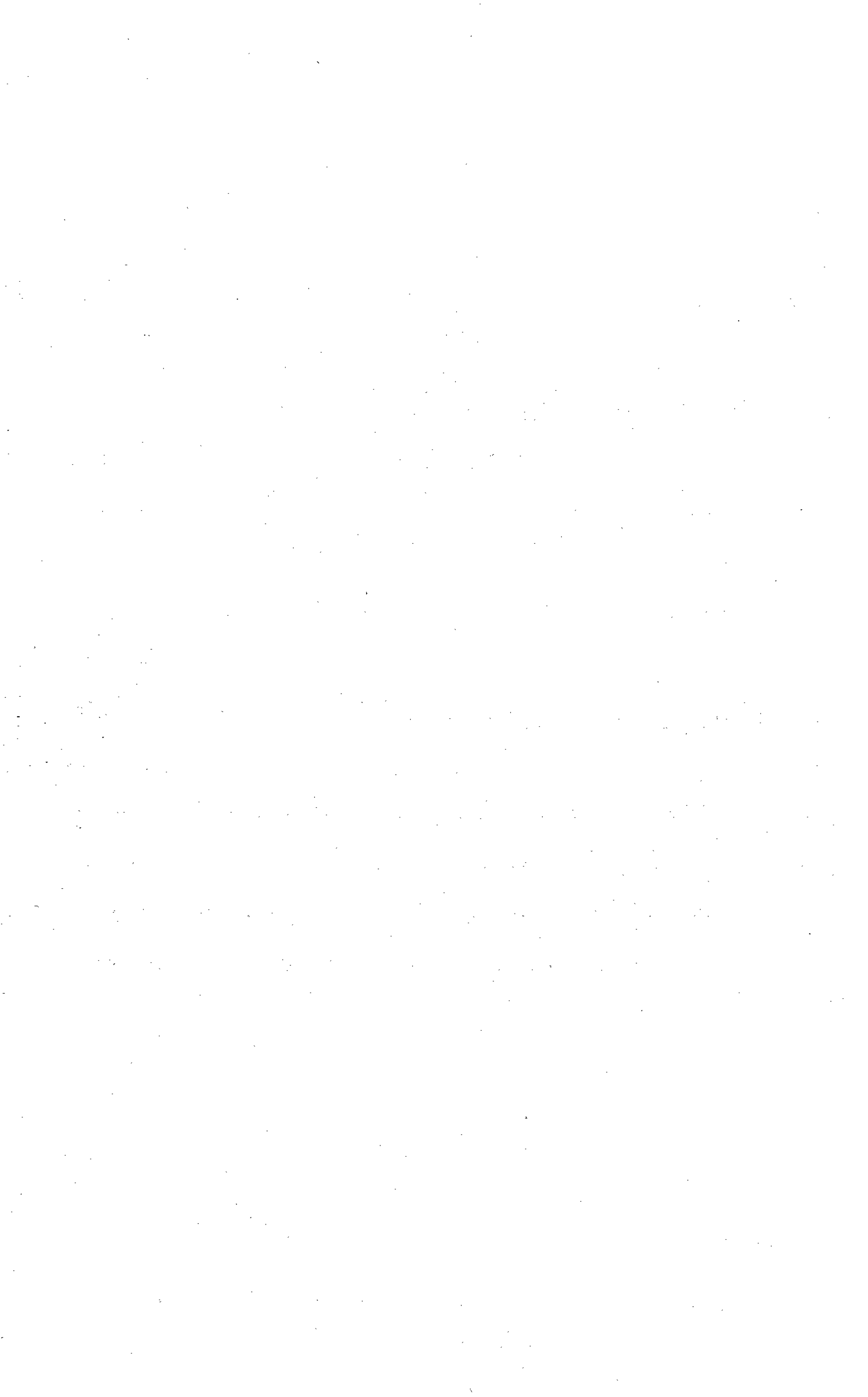
وعلى الورقة الأولى من المخطوط: قراءة على الشيخ يوسف بن هادي ـ رحمه الله ـ هذا نصها:

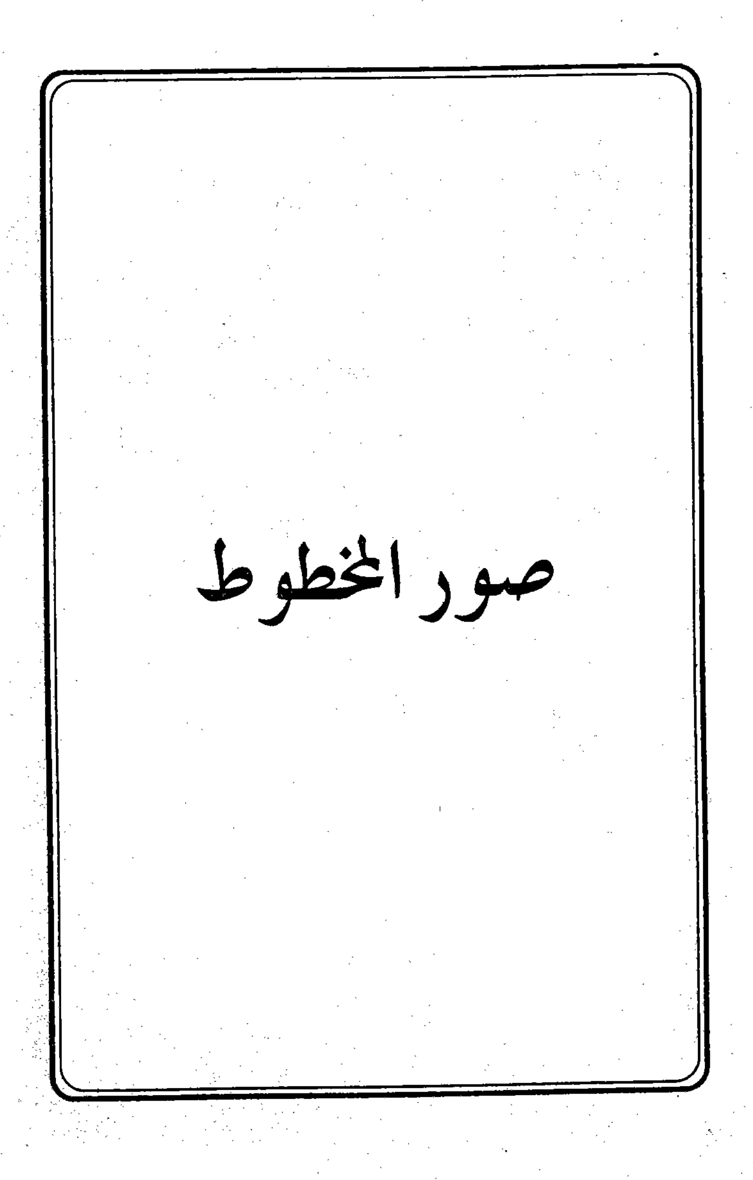
«أنهاه ـ بحمد الله ـ علي قراءة: الشيخ إبراهيم بن أحمد بن يوسف [....] فسمعه الشيخ [.......] بن عبدالرحمن بن [.......] بن أحمد بن علي الحمودي، والشيخ محمد بن محمد بن محمد الصيداوي، وختم ذلك يوم الثلاثاء سابع عشر من شهر جمادى الآخرة سنة سبع وتسعين وثمانمائة، وأجوّز لهم أن يرووه عني [....] وعني رواية بشرطه عند أهله؛ وكتب يوسف بن عبدالهادي» اهـ.

وهناك تصحيحات مثبتة على هوامش صفحات المخطوط.

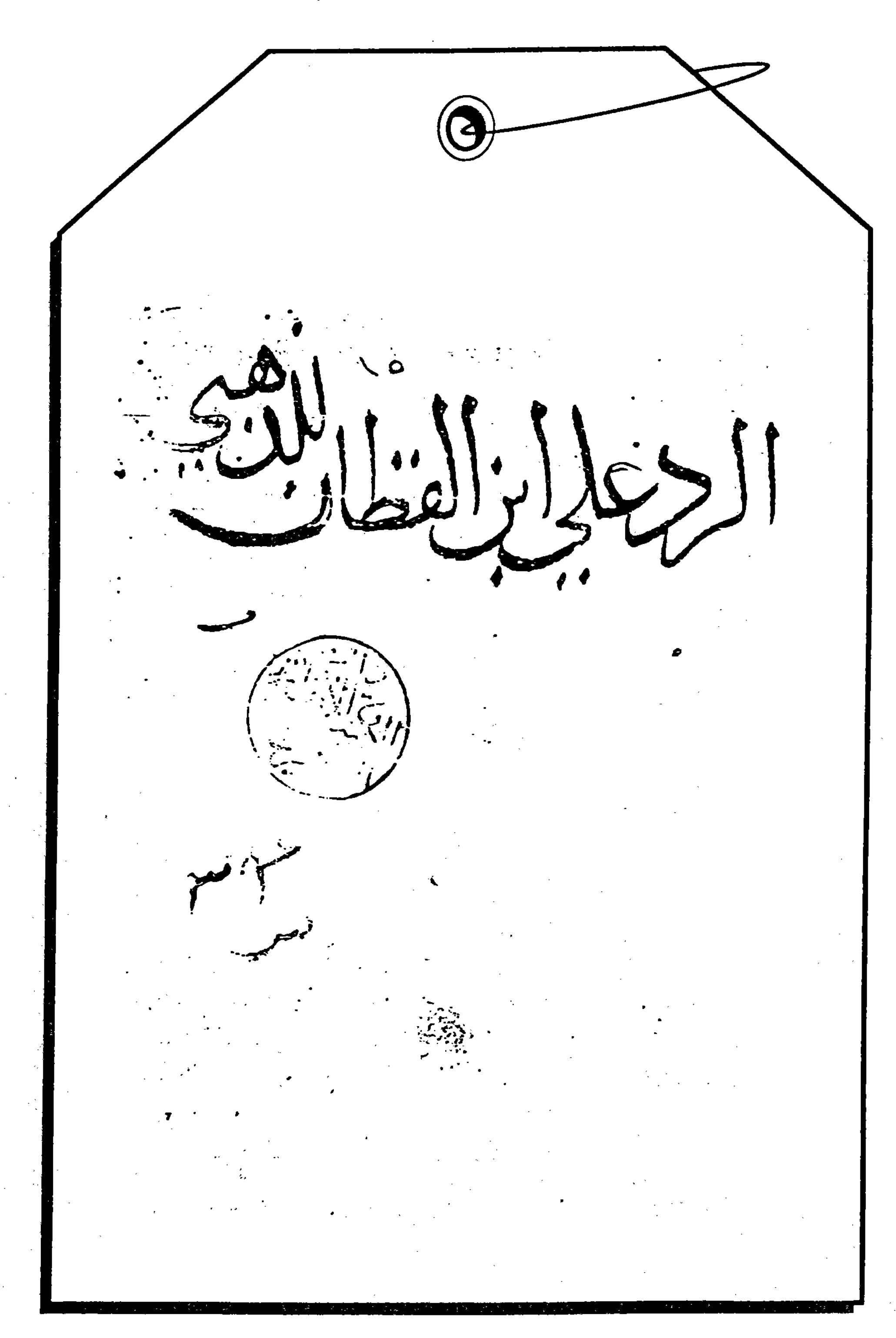
---

(١) راجع مجلة معهدالمخطوطات العربية (المجلد ٢٣ ـ الجزء الأول ـ جمادى الأول ١٣٩٧هـ) (ص٨٢).





صور المخطوط



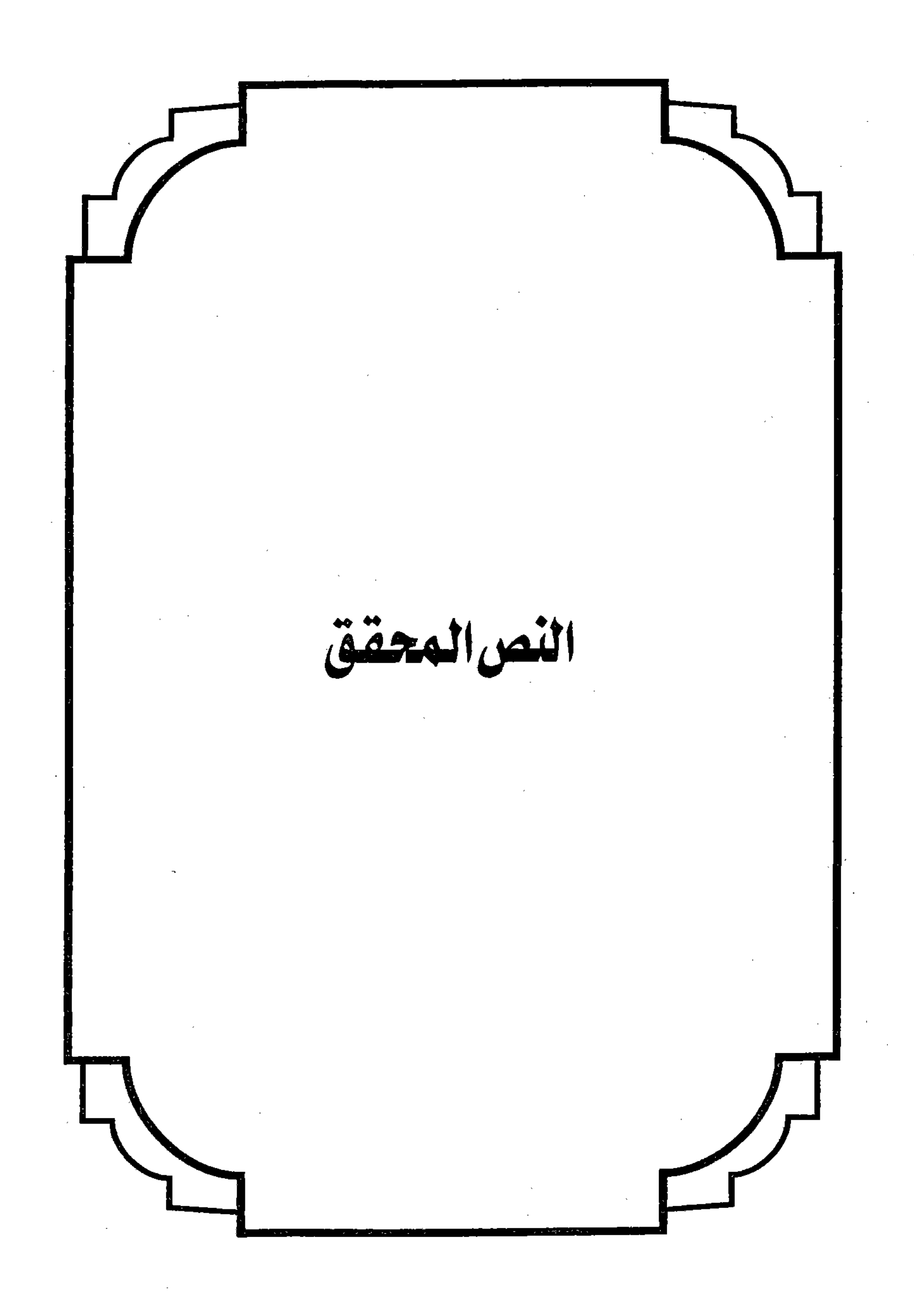
صفحة الغلاف

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين قال الشيخ الامام الحافظ ابو عبد الله
الذهبي رحمه الله تعالى هذا مختصر بيان الوهم والايهام لابن القطان قال الحافظ العلامة
ابو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن ابراهيم بن يحيى الكتامي الحميري الفاسي المعروف
عرف بابن القطان المتوفى سنة ٦٢٨ الحمد لله كما هو حق له ويجب والصلاة
على نبيه محمد المصطفى قد ذكر خطبة ابن القطان وكتب الذهبي ايضا على ظاهر الكتاب
فكلام ابن القطان يعلم انه في المحاققة والتعنت للحافظ ابي محمد وبالغ
في ذلك واصاب في كثير من ذلك ولم يصب في اماكن وغلط فيها والزم ابا محمد
بتطويل الكلام على الاحاديث لا انها ليست الاحكام المختصرة التي بلا
اسانيد وعمد الى رواة لم تصح عدالتهم وجلالتهم في العلم وحديثهم في معظم
دواوين الاسلام فعدهم يكون ان احتجاج القدماء نص على توثيقهم بحسب
ما اطلع هو عليه وقال الحديث كابن حزم واهل الاصول بقبول ما روى الثقة
سواء خولف او رفع الموقوف او وصل المرسل والرجل حافظ
الحديث له اطلاع تشيع وتوسع في الرجال ويقظة وفطنة ولم يجاريه
في زمانه احد في الفن من المطالع حديث للدارقطني من رواية القسم بن محمد
العمري لا يعصي العاصي الا وهو شبعان ريان قال والقسم متروك قلت
الصواب القسم بن عبد الله حديث عصمة بن مالك وعبد الله بن الحارث
ابن ابي سعدان مملوكا سرق فعفا عنه النبي صلى الله عليه وسلم ثم سرق فعفا
عنه فلما دفع الرابعة الى منبه فقطع الحديث لا يصح لارساله وضعف
اسناده فيها تغير فقال رواه النسائي وما هو في النسائي هكذا
بل فيه كما رواه مسلم عن يونس وذكر على الحاشية قلت صوابه يونس بن سعد
بدل يونس عن الحارث بن حاطب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي بلص فقال
اقتلوه قالوا انما سرق قال اقطعوه ثم سرق فقطعت رجله ثم سرق على
عهد ابي بكر حتى قطعت قوائمه ثم سرق فقتل فنسب المؤلف الخبر الى
النسائي والى عصمة بن مالك وعبد الله بن الحارث رحمهم حديث عائشة
في قيامه عليه السلام في رمضان ليلة بالناس زاد في طريق ولو كتب عليكم
ما قمتم به قال حديث زيد بن ثابت وما هو في ... وانما هو بلفظ الغ

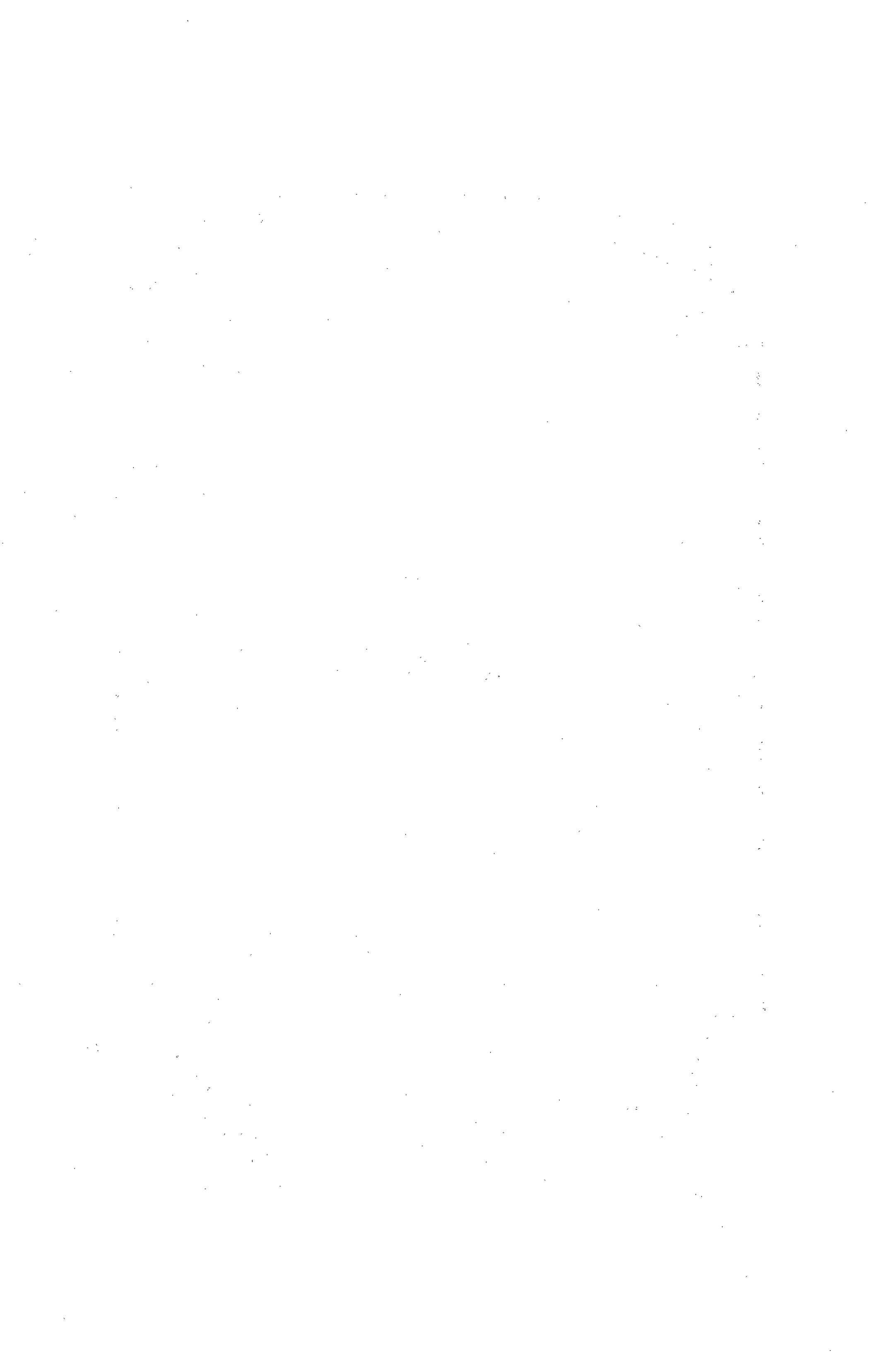
الورقة الأولى

ثقة فانه ثقة ابو جعفر الطحاوي مات ٣٢١ ابو جعفر العقيلي
مكي ثقة توفي ٣٢٢ محمد بن عبد الملك بن ايمن القرطبي مقدم
في الفقه والحديث مات ٣٠٣ قاسم بن اصبغ الحافظ مولى
بني امية توفي ٣٤٠ ابو سعيد بن الاعرابي شيخ الحرم
ثقة طلب العلم كثير التاليف توفي ٣٤٠ ابو احمد عبد الله
بن عدي الجرجاني الحافظ توفي ٣٦٥ ابو الحسن الدار
قطني الحافظ توفي ٣٨٥ ابو علي سعيد بن عثمن بن
السكن الحافظ توفي ٣٥٣ ابو محمد عبد الله بن ابرهيم
الاصيلي مات ٣٩٢ ابو سعد الماليني مات ٤١٢
ابو سليمان حمد الخطابي مات ٣٨٨ ابو عبد الله
الحاكم مات ٤٠٥ ابو الحسن ابن بطال توفي ٤٤٩
ابو عمر بن عبد البر توفي ٤٦٣ ابو محمد بن حزم مات
٤٥٦ قال الشيخ ابو عبد الله الذهبي فرغنا من تبييض ما وضعناه
في الكتاب بالترتيب الصحيح عن نسخ علما ان نذكر جميع
ما مر ذكره في الابواب ذكرا مختصرا مرتبا على نسق
المصنف لتسهيل تتبعه فتم ذلك في خمس وثلاثين
ورقة والحمد لله وحده   فرغ من هذا العبد الفقير الى الله تعالى
محمد بن عبد الله [illegible] الحنفي اللهم اغفر له ولمن دعا له بالعفو

الورقة الأخيرة



النص المحقق



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عبدالله الذهبي ـ رحمه الله ـ في كتابه «مختصر كتاب الوهم والإيهام» لابن القطان:

قال الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى بن إبراهيم ابن يحيى الكناني الحميري الفاسي المغربي ـ عُرِف بابن القطان ـ المتوفى سنة ٦٢٨:

الحمد لله كما يحق له ويجب، والصلاة على نبيه محمد المنتخب ـ فذكر خطبة ابن القطان ـ[*].

[وكتب الذهبي أيضًا على ظاهر الكتاب قائلاً عن ابن القطان][**]:

لقد أسرف في المحاققة والتعنت للحافظ أبي محمد[***]، وبالغ في ذلك[****]، وأصاب في كثير من ذلك، ولم يُصب في أماكن، وغلط فيها، وألزم أبا محمد بتطويل الكلام على الأحاديث بما لا يناسب الأحكام المختصرة التي بلا أسانيد، وعمد إلى رواة لهم جلالة وجلادة في العلم، وحديثهم في معظم دواوين الإسلام فغمزهم بكون أن أحدًا من القدماء ما نص على توثيقهم بحسب ما اطلع هو عليه، وقاعدته كابن حزم، وأهل الأصول: يقبل ما روى الثقة سواء خولف أو رفع الموقوف أو وصل المرسل.

والرجل [فحافظٌ][*****] في الجملة له اطلاع عظيم، وتوسع في الرجال،

(*) «الوهم» (٢/٧ ـ ١٦).

(**) هذه العبارة من كلام المنتقي.

(***) أي الحافظ عبدالحق الأشبيلي ـ رحمه الله ـ.

(****) وقال الصنعاني في «سبل السلام» (١/١١١): «وله ـ أي لابن القطان ـ كتاب: «الوهم والإيهام»، الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبدالحق، وهو يدل على حفظه، وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال الرجال» اهـ.

(*****) هكذا بالأصل، ولعل الصواب: [حافظ] ـ بدون الفاء ـ.

ويقظة وفطنة قلَّ من يجاريه في زمانه أخذ الفن من المطالعة.

(١) حديث للدارقطني من رواية القاسم بن محمد العمري: «لا يقضي القاضي إلا وهو شبعان ريان».

قال: فالقاسم متروك.

قلت: الصواب القاسم بن عبداللَّه.

(٢) حديث عصمة بن مالك، وعبداللَّه بن الحارث بن أبي ربيعة: «أن مملوكًا سرق فعفا عنه النبي ﷺ، ثم سرق فعفا عنه، فلما رُفِع إليه في الخامسة فقطعه».

الحديث لا يصح لإرساله وضعف إسناده، فهذا [تغير](*).

فقال رواه النسائي، وما هو في النسائي هكذا، بل فيه: لحماد بن سلمة عن يونس، وذكر على الحاشية.

قلت: صوابه يوسف بن سعد بدل يونس عن الحارث بن حاطب: أن رسول اللَّه ﷺ أُتي بلصٍّ، فقال: «اقتلوه»، قالوا: إنما سرق، قال: «اقطعوا يده»، ثم سرق، فقطعت رجله، ثم سرق على عهد أبي بكر حتى قطعت قوائمه، ثم سرق فقتله.

فنسبة المؤلف الخبر إلى النسائي، وإلى عصمة بن مالك، وعبداللَّه بن الحارث: وهم.

(٣) حديث عائشة في قيامه ـ عليه السلام ـ في رمضان ليلة بالناس، زاد في طريق: «ولو كُتِب عليكم ما قمتم به».

(*) في (ط): [تعبير].

(١) «الوهم» (٦١، ٨٩١)، و«سنن الدارقطني» (٤/ ٢٠٩)، والبيهقي (١٠/ ١٠٥)، و«التلخيص» (٤/ ٨٩)، و«المجمع» (٤/ ١٩٥)، و«الكامل» (٦/ ٣٤).
وقد ضعَّف إسناده الحافظ في «الفتح» (١٣/ ١٣٧)، وابن الملقن في خلاصة «البدر المنير» (٢/ ٤٢٩).

(٢) «الوهم» (٦٤)، و«الكبرى» للنسائي (٤/ ٣٤٨)، و«المطالب العالية» (٢/ ١١٧)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٣/ ٢٧٨)، و«نصب الراية» (٣/ ٣٧٢).

(٣) «الوهم» (٨١، ٨٢)، ومسلم (٧٨١)، والبخاري (٧٢٩٠).

فهذا من حديث زيد بن ثابت، وما هو في مسلم، وإنما هو بلفظ [آخر](*) .

(ق١/ب) قلت: بل هو في مسلم.

(٤) حديث: روى إبراهيم بن يزيد بن قُديد(**) عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين، وإذا دخل بيته كذلك».

قال: وهذه الزيادة لا أصل لها، قاله (خ)(***) ، وإنما يصح في ذلك حديث أبي قتادة.

فهذا من كتاب ابن عدي: ثنا حذيفة وغيره، قالوا: أنبا أبو أمية ثنا سعد بن عبدالحميد بن جعفر ثنا إبراهيم بن يزيد بن قُديد.

قال ابن عدي: وإبراهيم لا يحضرني له غير هذا، [وهو منكر](****) .

قال ابن القطان: سعد مجهول الحال.

قلت: بل روى عنه جماعة، وقال ابن معين وغيره: ليس به بأس، وخرَّج له (ت، س، ق).

(*) في (ط) وُضِع نقاط هكذا [. . .] مكان كلمة (آخر)، وقال في الحاشية: «كلمة غير واضحة».

(**) في (ط): [إبراهيم بن زيد بن فديد]، وهو خطأ، والمثبت أعلاه هو هكذا في (خ)، و«الميزان»، و«التهذيب»، و«ضعفاء العقيلي»، و«الكامل».

(***) أي البخاري.

(****) في «الكامل» (١/ ٢٥١)، و«الميزان» (١/ ٧٤): «وهو بهذا الإسناد منكر».

(٤) «الوهم» (٢٨٩، ٥٢٦، ٢٨٠٩، ٢٨١٠).

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣/ ١٢٤، ١٢٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٧٢).

وذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٥٥) (١١٨)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٠٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٦٨).

(٥) حديث: «طعام البخيل داء»، لم نعرفه، وهو عند أبي أحمد بإسناد آخر، رواه أبو [علي](*) الصدفي: ثنا أبو العباس العذري(**) ثنا محمد بن نوح الأصبهاني - بمكة - ثنا الطبراني(***) ثنا المقدام بن داود، ثنا عبدالله بن يوسف عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: **«طعام البخيل داء، وطعام السخي دفاع»**.

قال أبو علي: غريب عجيب، ورجاله ثقات.

قال المؤلف: مقدام قال فيه الدارقطني: ضعيف.

(٦) «لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، لا يهودي، ولا نصراني».

من كتاب [.......](****) عبدالرزاق، عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة؛ هو في مسلم دون: «ولا».

قال المؤلف: فابن أبي شيبة قد ذكر من حديث أبي موسى صحيحًا ذلك المعنى بعينه فقال: ثنا عفان، ثنا شعبة، ثنا أبو شمر سمعت سعيد بن جبير، عن أبي موسى مرفوعًا: **«من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني ثم لم يؤمن بي دخل النار»**.

(*) هكذا في «الوهم» (٣٢٥)، وقال: «وأبو محمد... إنما هو عنده من كُتيب لأبي علي الصدفي كتب فيه عواليه». اهـ، وفي ط: [يعلى].

(**) هكذا في (ط)، و«السير» (١٣/ ٣٤٦)، و«الوهم» (٣٢٥)؛ وأما في «اللسان» (٥/ ٤٠٨): [العدوي]؛ قال الذهبي في «المعين في طبقات المحدثين» (١٥١٤): «وأبو العباس أحمد بن عمر بن دلهاث العذري الدلائي: محدث الأندلس» اهـ.

(***) في (ط): [الطرافي]، وهو خطأ ظاهر.

(****) غير واضحة بالأصل.

(٥) «الوهم» (٣٢٥، ٢١٣٨)؛ وذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٤٦)، والقاري في «الأسرار المرفوعة» (٢٧٩)، والمالكي في «النخبة البهية» (١٧٩)، والعراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٣٣٠٣)، والحوت في «أسنى المطالب» (١/ ١٧٧).

وقال الزركشي في «التذكرة» (١/ ١٤٩): «ذكره عبدالحق في أحكامه من جهة مالك، وهو توهم أنه رواه في «الموطأ»، وليس كذلك، وإنما رواه الحفاظ في «غرائب حديث مالك» اهـ.

(٦) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٢/ ٢٠)، وأحمد (٤/ ٣٩٦، ٣٩٨)، والروياني (١/ ٣٤٥)، من طرق عن شعبة به.

وأخرجه مسلم (١٥٣) من حديث أبي هريرة.

قال ابن القطان: قال هذا حديث صحيح الإسناد فاعلمه.

كذا قال، ولم يتفطن إلى أن سعيداً لم يلق أبا موسى، وأنه منقطع، وأبو شمر الضبعي ما سمي، روى له مسلم.

(٧) حديث في قضاء صوم التطوع، ضعّفه وما ذكر أن مجاهداً ما سمع من عائشة.

قلت: في ذا خلاف.

(٨) حديث بنت أبي حبيش كانت تستحاض، فقال لها: «إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف».

انفرد بلفظه: محمد بن عمرو، عن الزهري، عن عروة، عن فاطمة بنت أبي حبيش، فهذا منقطع، كأنه حدث به مرة(*) فقال: عن عروة، عن عائشة، عن فاطمة، وقال الليث: عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكر بن عبدالله، عن المنذر بن أبي المغيرة، عن عروة أن فاطمة حدثته.

فالمنذر مجهول، قاله أبو حاتم.

(ق٢/أ) وكذلك حديث سهيل بن أبي صالح، عن الزهري، عن عروة: حدثتني فاطمة أنها أمرت أسماء، أو حدثتني أسماء أنها أمرت فاطمة بنت أبي حبيش أن تسأل لها رسول الله ﷺ.

(*) زاد في الوهم: «من حفظه»، ثم قال: «فزادهم فيه: عن عائشة فيما بين عروة وفاطمة، فاتصل» اهـ.

(٧) «الوهم» (٣٩٢، ٣٩٣)؛ وأخرجه ابن ماجه (١٧٠١)، والنسائي (٢/ ١١٤).

ووصله مسلم (١١٥٤)، وابن حبان (٨/ ٣٩٣)، والترمذي (٧٣٣)، وأحمد (٦/ ٤٩). وفي «تحفة التحصيل» (ص٢٩٤): «قال العلائي: وحديثه ـ أي حديث مجاهد ـ عنها في الصحيحين، وقد صرح في غير حديث بسماعه».

(٨) «الوهم» (٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩).

أخرجه أبو داود (٢٨٦، ٣٠٤)، والنسائي (١/ ١١٣)، والدارقطني (١/ ٢٠٦). وصححه الألباني ـ رحمه الله ـ في «صحيح الجامع» (٧٦٥).

فهذا شك من سهيل وقد ساء حفظه، وفيه: أنه أحالها على الأيام، فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد.

والمعروف في قضية فاطمة: الإحالة على الدم والقُرء.

وقال علي بن عاصم: عن سهيل، وفيه: أن التي حدثته أسماء ولم يشك(*) .

(٩) وقال (د)(**) ثنا وهب بن بقية أنبا خالد، عن سهيل، عن الزهري، عن عروة، عن أسماء بنت عميس قلت: يا رسول اللّه، إن فاطمة استحيضت، فقال: «لتغتسل للظهر والعصر غسلاً واحدًا» ـ الحديث ـ.

وفاطمة أسدية، قال ابن حزم: أدركها عروة، ولم يبعد أن سمعه من خالته عائشة، ومن ابنة عمه.

قال المؤلف: هذا عندي غير صحيح، وفاطمة [هي فاطمة](***) بنت أبي حُبيش بن المطلب بن أسد، ولد يُعرف لها سوى هذا الحديث، ولم يتبين منه أن عروة أخذه عنها.

قلت: ما أبدى ابن القطان في رده على ابن حزم طائلاً.

(١٠) حديث المسيّب بن حزن، لما حضرت أبا طالب الوفاة.

فالمسيّب من مسلمة الفتح، ولم يشاهد القصة(****) .

قلت: مراسيل الصحابة حجة، وذكر على الحاشية.

قلت: عامة ما في هذا الباب أحاديث علقها الأئمة، فقال: منقطع.

(*) زاد في الوهم: «ذكرها الدارقطني».
(**) أي: أبو داود.
(***) هكذا في (الوهم)، و(ط)؛ وفي (خ) حدث اضطراب في هذه العبارة.
(****) في الوهم: «وقنع بتخريج مسلم له».
(٩) «الوهم» (٤٦٠).
أخرجه أبو داود (٢٩٦)، وقال الشوكاني في «النيل» (١/ ٣٠٤): «الحديث في إسناده سهيل ابن أبي صالح، وفي الاحتجاج بحديثه خلاف» اهـ. وانظر «المحلي» (١/ ٣٨٨).
(١٠) «الوهم» (٤٦٧)، و«صحيح البخاري» (١٣٦٠)، و«صحيح مسلم» (٢٤).

(١١) حديث ابن عباس: «ليس على النساء حلق»، سكت عنا، وهو ضعيف منقطع: ابن جريح قال: بلغني عن صفية بنت شيبة: أخبرتني أم عثمان بنت أبي سفيان أن ابن عباس قال: . . . ـ مرفوعًا ـ.

وأم عثمان لا يُعرف حالها.

قلت: هي زوجة شيبة، لها صحبة، ورواية في مسند أحمد.

(١٢) حديث ابن عباس: «وقت العقيق» فهو من طريق يزيد بن أبي زياد ـ وقد نبه عليه ـ عن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس عن جده.

فأقول: إنما يُعرف محمد بالرواية عن أبيه، عن ابن عباس، وخرّج له بذلك (م)(*) في قيام الليل، فأخاف انقطاعه مع قول مسلم(**): لا نعلم أنه لقي جده.

قلت: مولده سنة أربع وستين، وأدرك صباه جده وهو ابن أربع سنين.

(١٣) حديث من مسند ابن أبي شيبة عن سعد في الحج: «فمنَّا من رمى بستٍ ومنا من رمى بسبع».

قال (٢/ب): في إسناده حجاج بن أرطأة.

قلت: وهو عن مجاهد عن سعد، ولا نعلمه سمع منه، ويمكن.

(*) يعني: [مسلم].

(**) زاد في الوهم: [في كتاب التمييز].

(١١) «الوهم» (١٣٣٩، ١٨٣٨).

أخرجه الدارمي (٢/ ٨٩)، وأبو داود (١٩٨٤)، والدارقطني (٢/ ٢٧١)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٢٥٠)، وأبو نعيم في جزء «من اسمه شعبة» (٢٨)، والخطيب في «الموضح» (١/ ٤٤٤).

وانظر «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٢٨١)، و«الدراية» (٢/ ٣٢)، و«التلخيص» (٢/ ٢٦١)، و«خلاصة البدر المنير» (٢/ ٢٠)؛ وقد صححه العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في «صحيح الجامع» (٥٤٠٣).

(١٢) «الوهم» (٥٦٧ ـ ٥٦٩)، وانظر «تحفة التحصيل» (ص٢٨٣).

(١٣) «الوهم» (٥٧٠)، وانظر «الفتح» (٣/ ٥٨١).

(١٤) حديث عن أبي رَافع: [لم]* يأمرني رسول اللّه ﷺ أن أنزل الأبطح، ولكن جئت فضربت قبته، فجاء فنزل.

فسكت عنه لكونه في (م)، وهو عن سليمان بن يسار قال: قال أبو رافع.

قال ابن عبدالبر: وُلِد سليمان سنة أربع وثلاثين، وقيل: سنة سبع وعشرين، ومات أبو رافع إثر قتل عثمان.

قلت: يبعد سماعه منه.

قال: وذكر ابن أبي خَيْثَمة: ثنا حامد بن يحيى: ثنا سفيان قال: كان عمرو يحدثنا عن صالح بن كيسان أنه سمع سُلَيْمان بن يَسار يقول: أخبرني أبو رافع ـ وكان على ثِقَل رسول اللّه ﷺ ـ، فضرب قبته بالأبطح(*) .

(١٥) حديث «الموطأ»: عن عبداللّه الصنابحي في فضيلة الوضوء.

فقال: عبداللّه لم يلق النبي ﷺ : ويُقال: أبو عبداللّه، وهو الصواب؛ واسمه: عبدالرحمن فصدق؛ فقد ذكر مالك للصنابحي أحاديث سماه فيها عبداللّه، فيزعمون أنه وهم، أو سماه عبداللّه لأن [الناس كلهم](**) عَبِيداللّه، قال (خ): وهم مالك، هو أبو عبداللّه عبدالرحمن بن عُسَيْلَة، حديثه مرسل؛ والصنابحي الأحمسي: صحابي له حديثان، نقله الترمذي في «العلل».

قال المؤلف: لكن التكهن بأنه المراد [بقول](***) عطاء بن يسار عن عبداللّه الصنابحي، ونسبة الوهم إلى مالك فيه خطأ ودعوى.

---

* سقطت من (خ).

(*) «الوهم»: «ففي ذكر هذا، سماعه منه».

(**) هكذا في «الوهم»؛ وفي (ط): [كلّنا].

(***) هكذا في (خ)، و«الوهم»؛ وفي (ط): [وقول].

(١٣) «الوهم» (٥٧٠)، وانظر «الفتح» (٣/ ٥٨١).

(١٤) «الوهم» (٥٧٢، ٥٧٣)، و«صحيح مسلم» (١٣١٣)، و«نصب الراية» (٣/ ٨٨)، و«أخبار مكة» للفاكهي (٤/ ٦٧).

(١٥) «الوهم» (٦٣٦ ـ ٦٣٩).

ومالك ما إنفرد بذلك، تابعه أبو غسان محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن عبداللَّه الصنابحي، عن عبادة في الوتر، وتابعهما زهير بن محمد، عن زيد، وقال سويد: ثنا حفص بن ميسرة، عن زيد، عن عطاء، عن عبداللَّه الصنابحي: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إن الشمس تطلع مع قرن الشيطان**»، رواه ابن السكن، وترجم باسم عبداللَّه في الصحابة، ثم قال: وأبو عبداللَّه الصنابحي أيضًا مشهور يروي عن عبادة وأبي بكر، ليست له صحبة.

قال: ويقال أيضًا أن عبداللَّه غير معروف في الصحابة.

وقال عباس عن ابن معين: عبداللَّه الصنابحي يشبه أن تكون له صحبة.

قال المؤلف: المتحصل أنهما اثنان: أبو عبداللَّه عبدالرحمن: ليست له صحبة يروي عن أبي بكر وعبادة، (٣/أ) والآخر عبداللَّه الصنابحي يروي أيضًا عن أبي بكر وعبادة، والظاهر منه: أن له صحابة ولا [أَبُتُّ][*] ذلك، ولا أيضًا أجعله أبا عبداللَّه عبدالرحمن.

قال الذهبي: من أبعد الأشياء أن يكون رجلان صنابحيان كُلٌّ منهما يروي عن أبي بكر وعبادة، أحدهما: أبو عبداللَّه، ما له صحبة؛ والآخر: عبداللَّه، له صحبة، مع جعلهما واحدًا عند البخاري، والترمذي، وأبي حاتم، وابنه، وابن عبدالبر، وغيرهم، بل القوي: أنه واحد مشهور النسبة مختلف في اسمه، كاد أن يكون صاحبيًا لقدومه المدينة بعد وفاة المصطفى [بليال][**] ﷺ، وما رأيناه قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ إلا في حديث واحد تفرد بلفظ (سمعت): سويد بن سعيد عن حفص؛ وسويد فيه مقال، وما هو بالحجة [أضر][***] بآخرة، وشاخ وربما يلقن.

(*) هكذا في (ط)، و«الوهم»، وفي (خ) [أثبت].

(**) هكذا جاء ذكر كلمة [بليال] قبل الصلاة والتسليم على النبي.

(***) هكذا في (ط)، ويحتمل أنها في (خ): [عمي].

(١٦) وذكر في الباب الذي قبله: حديث معاذ في زكاة البقر لمسروق عنه، ولم يلقه.

وذكر ذلك عن ابن عبدالبر؛ فما قال ابن عبدالبر: إلا أنه متصل، والذي رماه بالانقطاع: ابن حزم، ثم استدرك بعد وقال:

فمسروق بلا شك أدرك معاذًا وشاهد أحكامه يقينًا، وأفتى زمن عمر.

فيقول بعد: أن مسروقًا سمع من معاذ؛ وإنما أقول: ليس في حديث المتعاصرَيْن إلا رأيان: الحمل على الوصل كرأي مسلم والجمهور، أو القول: لم يثبت سماع هذا من هذا، كرأي ابن المديني والبخاري، ولا يقولون: أنه منقطع.

قلت: بل رأيهما دال على [انقطاع](*) .

(١٧) حديث: «ستر وجه المرأة» فيه خالد بن دُرَيْك: ما سمع من عائشة.

قلت: وخالد مجهول، وعنه سعيد بن بشير.

(١٨) حديث عبدالله بن محمد بن عمر عن [ابنه](**) : «رش على قبر إبراهيم». فعبد الله لا يُعرف.

قلت: ذا ابن علي بن أبي طالب، فعُلِم [مَنْ](***) .

(*) هكذا في (خ)، وفي (ط): [الانقطاع].

(**) في (ط): [عبدالله].

(***) في (ط): [منه].

(١٦) «المحلي» لابن حزم (٤/ ١٠٦).

(١٧) «الوهم» (٦٧٢)، و«نصب الراية» (١/ ٢٩٩)، و«التلخيص» (٣/ ٤٣)، و«خلاصة البدر المنير» (٢/ ٨٥).

(١٨) «الوهم» (٧١٣)؛ وأخرجه الشافعي كما في «مسنده» (ص٣٦٠)، و«الأم» (١/ ٢٧٣)، والطبراني في «الأوسط» (٦/ ١٨٧)، وأبو داود في «المراسيل» (٤٢٤)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٠٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٩)، والزبير بن بكار في «المنتخب من كتاب أزواج النبي» (ص٦٢).

وانظر «التلخيص» (٢/ ١٣٣).

(١٩) حديث جابر: «كان لا يأذن لمن لم يبدأ بالسلام» ضعَّفه بإبراهيم بن يزيد الخوزي، ولم يتبين أنه عن أبي الزبير.

قلت: هذا وكثير مما هنا تعنت سمج، حديث جابر في ذلك مشكوك في اتصاله؛ ثم ساق المؤلف أحاديث مضعّفة بناسٍ فيهم من يجهل حاله، فأعرض عن ذلك لكثرته.

(٢٠) حديث الدارقطني عن ابن عمر: «من (٣/ب) صلى وحده ثم أدرك الجماعة فليصل، إلا الفجر والعصر».

تفرد به سهل بن صالح، رفعه عن القطان. عن عبيداللّه، عن نافع.

وخالفه الفلاس فوقفه؛ وكذا رواه أبو أسامة وابن نمير عن عبيداللّه، وكذا مالك والليث، عن نافع.

فتعلق المؤلف بأنه لا يعرف شيوخ الدارقطني وهذا لا شيء.

(٢١) حديث الدارقطني، عن عفيف بن سالم، عن الثوري: «لا يحصن الشرك شيئًا».

قال: وهم عفيف في رفعه، والصحيح: من قول ابن عمر، فهذا غير علة.

الثقة: عفيف، فرفع الثقة لا يضر.

قلت: بل يضر لمخالفته ثقتين فأكثر، لأنه يلوح بذلك لنا أن الثقة قد غلط.

---

(١٩) «الوهم» (٨٥٠).

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/ ٣٤٤)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٤١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٧٢٠)؛ وصححه العلامة الألباني ـ رحمه اللّه ـ في «صحيح الجامع» (٧١٩٠).

(٢٠) «الوهم» (١٠٢٢)، وقال الذهبي في «الميزان» (٨/ ١٨٦): «قال ابن القطان: هو ـ أي محمد بن محمد بن يعقوب ـ وشيخه ـ أي محمد بن عمر بن أيوب ـ لا أعرف حالهما؛ والحديث في «العلل» للدارقطني» اهـ.

(٢١) «الوهم» (١٠٢٥)، و«سنن الدارقطني» (٣/ ١٤٦)، و«الميزان» (١/ ٣٠٧)، و«نصب الراية» (٣/ ٣٢٧).

قال: إنما علته أنا من رواية أحمد بن أبي نافع(*)، عن عفيف.

قال أبو يعلي: لم يكن موضعًا للحديث، ثم ذكر ابن عدي لأحمد هذا الحديث، وقال: منكر(**).

(٢٢) حديث جابر: «من لم يقرأ بأم القرآن»، رده لمخالفة الناس يحيى بن سلام في رفعه، وليس ذلك له بعلة، لو كان يحيى معتمداً.

قلت: مع عدم اعتماده تفرده بالرفع: آكد في الوهن.

(٢٣) حديث في قضاء صوم التطوع، علله بتعليل الدارقطني.

وإنما علته رواية (س) عن أحمد بن عيسى المصري.

قلت: أخطأت في قولك: إنه الخشاب، قال: عن ابن وهب، وأحمد يتكلم فيه، وينكر عليه، يروي بواطيل، قلت: قد احتج به (خ، م)، وفيه تضعيف لا ينهض.

وأما الخشاب فضعيف، ولم يرو عنه النسائي شيئًا، ولا هو روى عن ابن وهب، بل إنما لحق عمرو بن أبي سلمة، وأقرانه بالشك.

(٢٤) حديث الدارقطني عن ابن عمر: «لا تحج إلا بإذن زوجها»، فيه: محمد ابن أبي يعقوب الكرماني، مجهول، عن حسان بن إبراهيم.

فالكرماني هو ابن إسحاق، وثقه ابن معين، وروى له (خ)، وإنما علته: راويه عنه: العباس بن محمد بن مجاشع، ولا يُعرف حاله.

(*) زاد في (ط): [عن نافع]، وهو وهم.

(**) زاد في «الكامل» (١/ ١٧٣)، وفي «الوهم»: «من حديث الثوري».

(٢٢) «الوهم» (٢٣٦، ٢٩٢، ١٠٢٧)؛ وأخرجه الدارقطني في «سننه» (١/ ٣٢٧)، وقال: «يحيى بن سلام ضعيف، والصواب: موقوف».

(٢٣) «الميزان» (١/ ٢٦٩)، و«اكشف الحثيث» (٧٤).

(٢٤) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٢٢٣) بلفظ: «في امرأة لها زوج ولها مال، ولا يأذن لها في الحج، ليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها».

وانظر «السبل» للصنعاني (٢/ ١٨٤).

(٢٥) حديث حرام بن حكيم عن عمه: عبداللَّه بن سعد، مرفوعًا: في غسل الأنثيين من المَذي.

قال: لا يصح، وحرام ضعيف.

قال المؤلف: مجهول.

قال كاتبه: وثقه دحيم، رواه معاوية بن صالح عن العلاء (٤/أ) بن الحارث عنه.

(٢٦) حديث: «لا وضوء لمن لم يُسمِّ».

قال أحمد: لا أعلم له إسنادًا جيدًا.

وقال (خ): أحسن شيء فيه حديث رباح.

فقول (خ): أحسن شيء فيه حديث رباح.

فقول (خ) أحسن لا يقضي تحسنه، فما هو إلا ضعيف(*).

(٢٧) بشر بن المفضل، عن عبدالرحمن بن حرملة، عن أبي ثفال، عن رباح ابن عبدالرحمن، عن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته، عن أبيها مرفوعًا.

قال (ت)(**) : أبوها سعيد بن يزيد، وأبو ثفال: ثمامة بن حصين.

قال المؤلف: رباح وجدته وأبو ثفال مجاهيل.

قال كاتبه ـ أعني الذهبي ـ: بل أبو ثفال، قال البخاري: في حديثه نظر، نقله العقيلي عن آدم عنه.

(٢٨) حديث: «نهي أن يُستقاد في المسجد».

(*) هذه العبارة هي في قول ابن القطان، وفي الوهم: «وما هو إلا ضعيف جدًا، وإنما معنى كلام البخاري: إنه أحسن ما في الباب على علته» اهـ.

(**) يعني: الترمذي.

(٢٥) «الوهم» (١٠٦٠).

(٢٦) «الوهم» (١٠٦٢)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٢٨٢)، و«الميزان» (٢/ ٢٠٩)، و«المغني في الضعفاء» (١٣٤١)، و«الكاشف» (٩٦٧)، و«التهذيب» (٢/ ١٩٥).

(٢٨) «الوهم» (١٠٩٠)؛ وأخرجه أبو داود (٤٤٩٠)، والدارقطني (٣/ ٨٥)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٦٤٩)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٤٠١).

لمحمد بن عبدالله الشُعَيْثي(*) عن زُفَر بن وَثِيمة عن حكيم بن حزام.

وزفر مجهول؛ ورواه وكيع عن الشعيثي، فقال: عن العباس بن عبدالكريم عن حكيم، ذكره الدارقطني(**).

قلت: وذا في أطراف المزي عن الشعيثي، عن القاسم بن عبدالرحمن المزني، عن حكيم فتحقق هذا.

(٢٩) حديث ابن جريج، عن محمد بن عمر بن علي، عن عباس بن عبيدالله ابن عباس، عن الفضل بن عباس.

قال المؤلف: هو محمد بن عمر بن علي بن الحسين بن علي: مجهول الحال.

قلت: بل ذا ابن عم علي بن الحسين [...](***).

(٣٠) حديث الدارقطني: «إذا توضأ عَرَكَ عارضيه»، قال: الصحيح أنه فعل ابن عمر، رواه أبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن عبدالواحد بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر.

ورواه عبدالحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي فرفعه.

قال المؤلف: كلاهما ثقة، قلت: بل الثقة من وقفه، فقد قال النسائي: عبدالحميد ليس بالقوي، قال: وقال ابن معين: عبدالواحد شبه لا شيء.

قلت: المعروف أن قائل هذا يحيى بن سعيد، ورواه عنه ابن المديني.

= وانظر «تحفة المحتاج» (٢/ ٥٧١، ٥٧٢).

(*) جاء في هامش نسختي الخطية: «يظهر أنه الشعيثي كما في «الأنساب»، وهو الصواب، كما قال أستاذنا الشيخ حماد».

(**) زاد في «الوهم» [ولا يصح أيضًا].

(***) لم أتبين هذه الكلمة، وفي (ط): [لَحًا].

(٢٩) «الميزان» (٦/ ٢٧٨).

(٣٠) «الوهم» (١١٠٨)؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٣٢)، والدارقطني (١/ ١٠٦، ١٥٢)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٩٧)؛ وانظر: «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٣١)، و«التلخيص» (١/ ٨٧)، و«مصباح الزجاجة» (١/ ٦٣)، و«نصب الراية» (١/ ٢٥).

(٣١) حديث الدارقطني: حدثنا [أحمد بن محمد](*) الآدمي، ثنا أحمد بن منصور، ثنا سعيد بن عفير حدثني يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة أن رسول اللَّه ﷺ كان يقرأ في الركعتين التي يوتر بعدهما بسبح، وقل يا أيها الكافرون، ويقرأ في الوتر: قل هو اللَّه أحد، والمعوذتين.

وحدثنا الحسين بن إسماعيل، ثنا أبو إسماعيل الترمذي، ثنا ابن أبي مريم (٤/ب)، ثنا يحيى بن أيوب فذكره.

قلت: يحيى فيه مقال.

(٣٢) حديث (د) ثنا الحسن بن الصباح البزار، ثنا إسماعيل بن عبدالكريم، ثنا إبراهيم بن عقيل، عن أبيه، عن وهب، عن جابر مرفوعًا: «إذا توفي أحدكم فوجد شيئًا فليكفن في ثوب حبرة».

قال: إسماعيل لا يُعرف، قلت: هو من شيوخ أحمد، وقال (س): لا بأس به.

(٣٣) حديث: قال لعائشة وحفصة: «صُومَا يومًا مكانه».

خطاب بن القاسم، عن خصيف، عن ابن عباس.

خصيف سيىء الحفظ، ووثق خطابًا.

(*) هكذا في (خ)، و«الوهم»، و«سنن الدارقطني»؛ وفي (ط): [محمد بن أحمد]؛ وهو وهم.

(٣١) «الوهم» (١١٢٥، ١١٢٦)؛ وأخرجه الدارقطني (٢/ ٢٤)، وابن حبان (٦/ ١٨٩)، والحاكم (٢/ ٥٦٦)؛ وأخرجه الدارقطني (٢/ ٣٤) من وجه آخر عن سعيد بن عفير به.
وانظر «التحقيق» (١/ ٤٥٨)، و«نصب الراية» (٢/ ١١٨).

(٣٢) «الوهم» (١١٦٢)، وأخرجه أبو داود (٣١٥٠)؛ وحسن الحافظ إسناده في «التلخيص» (٢/ ١٠٨).

(٣٣) «الوهم» (١٠٣٤، ١١٨٤)، وأخرجه النسائي (٢/ ٢٤٨، ٢٤٩)، والطبراني في «الأوسط» (٦/ ٢٥١، ٢٨٧)، وفي «الشاميين» (١/ ٧١)، وإسحاق بن راهويه (٢/ ١٦٢).
وانظر «الميزان» (٢/ ٤٤٥)، و«العلل» لابن حاتم (١/ ٢٥٦)، و«التمهيد» (٧/ ٢٨٥، ٢٨٦) (ط. الفاروق الحديثة)؛ «ضعيف الجامع» (٦٣٠٣).

قلت: رَوى البرذعي، عن أبي زرعة، هو منكر الحديث، يقال: اختلط.

(٣٤) حديث الحارث عن علي: «من مَلَك زادًا وراحلة، ولم يحج...».

قال (ت): حسن؛ وفي إسناده مقال: رواه هلال بن عبدالله مولى ربيعة، عن أبي إسحاق عنه.

قلت: قال (خ): هلال منكر الحديث.

(٣٥) حديث: كنا إذا حججنا مع رسول الله ﷺ فكنا نلبي عن النساء، ونرمي عن الصبيان.

رواه محمد بن إسماعيل الواسطي: سمعت ابن نُمَيْر عن أشعث بن سوار، عن أبي الزبير، عن جابر.

قال (ت): أجمع أهل العلم أن المرأة لا يُلبي عنها غيرها.

فهذا خالفه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه.

ثنا ابن نُمَيْر، ولفظه: «حججنا مع رسول الله ﷺ، ومعنا النساء والصبيان فلبَّيْنا عن الصبيان، ورمينا عنهم».

ثنا ابن نمير، ولفظه: «حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان، فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم».

قلت: تبين أن الحق مع أبي بكر.

(٣٦) حديث: «ماء زمزم لما شُرِب له».

---

(٣٤) «الوهم» (١٢٠٥، ٢٦١٢)، وأخرجه الترمذي (٨١٢)، والبزار (٣/ ٨٧)، وابن عدي (٧/ ١٢٠)، والعقيلي (٤/ ٣٤٨)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١١٨).
وانظر «الميزان» (٧/ ١٠٠)، و«نصب الراية» (٤/ ٤١٠)، و«التلخيص» (٢/ ٢٢٢)، و«ضعيف الجامع» (٥٨٦٠).

(٣٥) «الوهم» (٢١٨، ١٢٢١، ١٢٣٨)؛ و«الجامع الترمذي» (٩٢٧)، و«الميزان» (١/ ٤٢٨)، (٦/ ٦٩)، و«التلخيص» (٢/ ٢٧٠)، و«التحقيق» (٢/ ١١٧)؛ و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣/ ٢٤٢)، وابن ماجه (٣٠٣٨)، و«المسند» (٣/ ٣١٤).

(٣٦) «الوهم» (١٢٤٣ ـ ١٢٤٥)؛ و«سنن الدارقطني» (٢/ ٢٨٩)، وابن ماجه (٣٠٦٢)، =

قال: عبدالله بن المؤمل لين عن أبي الزبير، عن جابر.

وقال الدارقطني: ثنا عمر بن الحسن بن علي، ثنا محمد بن هشام المروزي - يعني ابن أبي الدُّميك - ثنا محمد بن حبيب الجارودي، ثنا ابن عيينة عن [ابن](*) أبي نجيح، مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**ماء زمزم لما شُرِب له؛ إن شربتَهُ تستشفي شفاك الله، وإن شربته لِشَبَعك أشبعك الله، وإن شربته لظمئك قطعه، وهي هزمة جبريل، وسقى الله إسماعيل**». (٥/أ).

قلت: هؤلاء ثقات سوى عمر الأشناني إنا نتهمه [بوضع](**).

(٣٧) حديث: «أسلمت وتحتي أختان» يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي وهب الجيشاني، عن الضحاك بن فيروز الديلمي، عن أبيه (حَسَّنه ت).

قال المؤلف: وعندي أنه ضعيف لجهالة حال ضحاك، وأبي وهب، دليم. وقد قال (خ): في إسناده نظر.

قلت: لأنه في مناكير يحيى.

(٣٨) حديث معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أنه غيلان بن سلمة

= «المسند» (٣/ ٣٥٧، ٣٧٢)، و«الميزان» (٤/ ٢٠٧، ٥/ ٢٢٣، ٨/ ١٨٨).

وقد جمع طرقه الحافظ وحسنه في جزء مفرد، وصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في «صحيح الجامع» (٥٥٠٢).

(*) سقطت من (خ).

(**) هكذا في (خ، ط)، ولعلها: بالوضع.

(٣٧) «الوهم» (١٥٠٥)، و«الجامع الترمذي» (١١٢٩)، و«السنن الدارقطني» (٣/ ٢٧٣)، و«سنن أبي داود» (٢٢٤٣)، و«سنن ابن ماجه» (١٩٥١)، و«الآحاد والمثاني» (٥/ ٣١١)، و«الميزان» (٣/ ٤٧)، و«التلخيص» (٣/ ١٦٧)، و«تحفة الطالب» (ص٣٤٦)، و«نصب الراية» (٣/ ١٦٩).

(٣٨) «الوهم» (١٢٧٠)، و«الجامع الترمذي» (١١٢٨)، و«المستدرك» للحاكم (٢/ ٢١٠)، و«تحفة الطالب» (ص٣٤٠)، و«التحقيق» (٢/ ٢٧٦)؛ وقال الصنعاني في «السبل» (٣/ ١٣٢): «وأعله البخاري وأبو زرعة، وأبو حاتم»؛ وانظر «التلخيص» (٣/ ١٦٨).

الثقفي أسلم وله عشر نسوة، فأسلمن معه، فأُمِر أن يختار منهن أربعًا.

فعن البخاري ليس بمحفوظ، والصحيح: شعيب وغيره عن الزهري(*).

(٣٩) حديث عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم...

قال المؤلف: ليس ذا عندي بعلة، وقد رواه ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد: أن رسول اللَّه ﷺ قال لغيلان حين أسلم...

ورواه الليث عن يونس، عن الزهري، قال: بلغني عن عثمان بن أبي سويد.

وحديث معمر المذكور عن سعيد بن أبي عروبة، ويزيد بن زريع وهارون بن معاوية عنه، ورُوي عن الثوري، عن معمر كذلك [ن](**).

(٤٠) الدارقطني: ثنا محمد بن نوح الجنديسابوري، ثنا عبدالقدوس بن محمد، وثنا ابن مخلد، ثنا حفص بن عمر بن يزيد قالا: ثنا سيف بن عبيداللَّه الجرمي، ثنا سرار بن مجشر، عن أيوب، عن نافع وسالم عن ابن عمر أن غيلان الثقفي أسلم وعنده عشر نسوة، فأمره النبي ﷺ أن يمسك منهن أربعًا، فلما كان زمن عمر طلقهن، فقال له عمر: راجعهن، وإلا ورثتهن مالك، وأمرت بقبرك...، زاد ابن نوح: فأسلم وأسلمن معه؛ فسرار ثقة.

قلت: وكذلك سيف، وهو غريب جدًّا.

(٤١) حديث: «لا تطلق النساء إلا من ريبة، إن اللَّه لا يحب الذواقين

(*) في «الوهم»: «والصحيح ما رواه شعيب بن أبي حمزة وغيره، عن الزهري قال: حُدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان...» اهـ.

(**) ليست في (ط).

(٤٠) «الوهم» (١٢٧٠)، و«سنن الدارقطني» (٣/ ٢٧٢)؛ وقال الحافظ في «الإصابة» (٥/ ٣٣٥): «وفي إسناده مقال».

(٤١) «الوهم» (٥٤٧، ١٢٨١)، و«مسند البزار» (٨/ ٧١)، و«المجمع» للهيثمي (٤/ ٣٣٥)، و«ضعيف الجامع» (٦٢٤٤)، و«العلل» لابن أبي حاتم (١/ ٤٢٧).

والذواقات».

ليس إسناده بقوي.

فهذا يرويه البزار عن الفلاَّس، ثنا أبو معاوية، ثنا محمد بن شيبة (٥/ب) بن نعامة، عن عبدالله بن عيسى عمَّن حدثه عن أبي موسى الأشعري؛ فهذا منقطع.

ورواه قاسم بن أصبغ، ثنا أبو بكر بن أبي العوام، ثنا أبي، ثنا حفص بن عمر البُرجُمي، عن عبدالله بن عبد عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عُمارة بن راشد، عن عبادة بن نسي، عن أبي موسى: والآخر منقطع، وعمارة يُجهل(*).

قلت: وعبادة لم يلحق أبا موسى.

(٤٢) حديث: «**ثلاث جدهن جد...**» حَسَّنه (ت).

رواه عبدالرحمن بن حبيب بن أرْدك عن عطاء، عن يونس بن ماهك، عن أبي هريرة.

فابن أَرْدَك لا يُعرف حاله.

قلت: قد قال (س): منكر الحديث.

(٤٣) حديث النهي عن الكلب إلا كلب الصيد؛ واهي الطرق.

وقال الدارقطني: ثنا محمد بن إسماعيل الفارسي، ثنا عبيد بن محمد الصنعاني، ثنا محمد بن عمر بن أبي مسلم، نا محمد بن مصعب القرقساني، ثنا

(*) زاد في «الوهم»: «قاله أبو حاتم الرازي، وهو كما قال؛ وهذا عيب المرسل، إنه ربما يكون الذي طُوِي ذكره ضعيفًا أو من لا يُعرف؛ ومحمد بن شيبه بن نعامة ـ راوي حديث البزار ـ لا تعرف أيضًا حاله...» اهـ.

(٤٢) «الوهم» (١٢٨٣)؛ وأخرجه الترمذي (١١٨٤)، وابن الجارود (٧١٢)، والحاكم (٢/ ٢١٦)، والدارقطني (٣/ ٢٥٦)، وأبو داود (٢١٩٤)، وابن ماجه (٢٠٣٩).
وانظر «التلخيص» (٣/ ٢٠٩)؛ وحسَّنه العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في «صحيح الجامع» (٣٠٢٧).

(٤٣) «الوهم» (١٢٨٨)؛ و«سنن الدارقطني» (٣/ ٧٢)، و«التحقيق» (٢/ ١٩٠).

نافع بن عمر، عن الوليد بن عبيدالله بن أبي رباح، عن عمه عطاء، عن أبي هريرة مرفوعًا: «ثلاث كلهن سُحت: كسب الحجام، ومَهر البغي، وثمن الكلب إلا الكلب الضاري».

الوليد ضعيف، قاله الدارقطني، قال المؤلف: رواته مجاهيل.

قلت: عبيد هو الكشوري معروف، والصنعاني فلا أعرفه؛ والإسناد مظلم.

(٤٤) حديث: «**إذا اختلف البيعان، وليس بيِّنة، فهو ما يقول ربُّ السلعة، أو يتاركان**».

فيه انقطاع، قاله ابن عبدالبر؛ فهذا رواه أبو العُميس المسعودي، حدثني عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث، عن أبيه، عن جده، عن ابن مسعود، [وإنما عبدالرحمن هذا ابن قيس ابن محمد بن الأشعث، روى عنه مجاهد والشعبي، وسليمان بن يسار، والزهري؛ له عن عائشة.](*).

فأما روايته عن ابن مسعود فمنقطعة.

قلت: هو كبير، ولقيه ممكن.

وهذا الحديث فرد رواه (د) عن الذهلي، و(س) عن أبي حاتم جميعًا عن عمر ابن حفص بن غياث، عن أبيه، عن أبي العميس.

(٤٥) حديث (د): ثنا أحمد بن صالح، ثنا يحيى بن محمد المدني حدثني

(*) جاء هذا النص في «الوهم» كالتالي: [وعبدالرحمن بن قيس هذا، ليس فيه مزيد، فهو مجهول الحال، وكذلك أبوه قيس، وكذلك جده محمد إلا أن أشهرهم هو أبو القاسم: محمد بن الأشعث، عداده في الكوفيين، روى عنه: مجاهد، والشعبي، والزهري، وعمر ابن قيس الماصر، وسليمان بن يسار؛ ويروي عن عائشة؛ فأما روايته عن ابن مسعود فمنقطعة]، قلت: فمن يقابل بين النصين يشعر كأنه حدث سقط في النص أعلاه.

(٤٤) «الوهم» (١٢٩٨)؛ وأخرجه أبو داود (٣٥١١)، والدارقطني (٣/ ٢٠)، والطيالسي (٣٩٩)؛ وانظر «نصب الراية» (٤/ ١٠٥).

(٤٥) «الوهم» (١٢، ١٣١٦)؛ وأخرجه أبو داود (٢٨٧٣)، والطبراني في «الأوسط» (١/ ٩٥)؛ وقال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٣٨٢): «وفي سنده ضعف»، وانظر «التلخيص» (٣/ ١٠١)، =

عبداللَّه بن خالد بن سعيد بن أبي مريم، عن أبيه، عن سعيد بن عبدالرحمن بن رقيش أنه سمع شيوخًا من بني عمرو بن عوف (٦/أ) وخاله عبداللَّه بن أبي أحمد، قال: قال علي: حفظت عن رسول اللَّه ﷺ: «**لا يُتْمَ بعد احتلام، ولا صُماتَ يوم إلى الليل**».

قال أبو محمد: المحفوظ موقوف، قال المؤلف: خالد وابنه مجهولان، وأبوه ثقة، ويحيى إما ضعيف أو مجهول، لعله ابن هانئ.

قلت: أرى أنه أبو زكير، ويجوز أن يكون الجاري.

قال: وعبداللَّه بن أبي أحمد بن جحش مجهول الحال، وما هو بوالد بكير بن عبداللَّه بن الأشج كما توهم ابن أبي حاتم.

(٤٦) حديث: «**الخال وارث من لا وارث له**».

حسَّنه (ت).

الثوري عن عبدالرحمن بن الحارث، عن حكيم بن حكيم بن عبّاد بن حنيف، عن أبي أمامة بن سهل، عن عمر.

قال المؤلف: حكيم لا تعرف عدالته.

قلت: وقال [ابن][*] سعد: لا يحتجون به.

(٤٧) حديث: أن مولى النبي ﷺ وقع من نخلة فمات، فقال: انظروا هل له من وارث؟

= و«نصب الراية» (٣/ ٢١٩)؛ وصححه العلامة الألباني ـ رحمه اللَّه ـ في «صحيح الجامع» (٧٦٠٩).

(*) سقطت من (خ).

(٤٦) «الوهم» (٣١٥، ١٣١٧)؛ وأخرجه الترمذي (٢١٠٤)، والدارمي (٢/ ٤٧٤)، وعبدالرزاق (٧/ ١٢٦)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٣٩٧)؛ حسنه الحافظ في «الفتح» (١٢/ ٣٠)، وصححه العلامة الألباني ـ رحمه اللَّه ـ في «صحيح الجامع» (٣٣٣٨).
وانظر «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٥٠، ٥١)، و«التحقيق» (٢/ ٢٤٠).

(٤٧) «الوهم» (١٣٢١)، و«الجامع الترمذي» (٢١٠٥)، و«المصنف» لعبدالرزاق (١٠/ ٢٨٤).

حسَّنه (ت).

قال المؤلف: لا أدري لِمَ لم يُصححه، فإن رجاله ثقات، ولا اختلاف فيه، ولا انقطاع.

قال: ثنا بندار ثنا يزيد [أنبا](*) سفيان، عن عبدالرحمن بن الأصبهاني، عن مجاهد بن وردان، عن عروة، عن عائشة.

فمجاهد ثقة، وإن لم يعرفه ابن معين، فقد عرفه أبو حاتم ووثقه، وحدث عنه شعبة، وابن الأصبهاني فثقة.

قال كاتبه: بالجهد أن يكون حسنًا، لأمور: أحدها: أنه معنعن، وثانيها: أن مجاهدًا هذا شيخ محله الصدق مقلّ، ما هو كالزهري وهشام بن عروة في التثبت، فتفرده بالجهد أن يكون صحيحًا غريبًا، ولو استنكر حديثه هذا لساغ، وثالثها: أن عبدالرحمن بن الأصبهاني اثنان: أحدهما: حديثه في الكتب الستة وهو قديم الموت، من أقران منصور والأعمش، وثقةٌ لا نزاع فيه؛ والثاني: عبدالرحمن بن سليمان الأصبهاني، ومحمد بن سليمان بن الأصبهاني وجماعة.

قال أبو حاتم: هو صالح الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وروى الكوسج عن ابن معين توثيقه، فهو كما ترى (٦/ب) مُختَلَفٌ فيه ليس بالثقة مطلقًا، والحديث في السنن الأربعة.

(٤٨) حديث تميم: «من أسلم على يد رجل فهو أولى الناس...».

قال (خ): اختلفوا في صحته(**).

(*) في «الوهم»: [حدثنا].

(**) هذا النقل هو من عبدالحق، قال ابن القطان بعد أن ذكره في «الوهم»: [كذا أبهم علة هذا الخبر].

(٤٨) «الوهم» (١٣٢٤)، وأخرجه أبو داود (٢٩١٨)، وأحمد (١٠٢/٤)، وأبو بكر الباغندي في «مسند عمر بن عبدالعزيز» (٨٢)، والترمذي (٢١١٢)، والدارقطني (١٨١/٤)، والنسائي (٨٨/٤)، وابن ماجه (٢٧٥٢).

وانظر «تحفة التحصيل» (ص١٨٨)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٤٣١/٢)، و«تغليق التعليق»=

[فهذا ليحيى بن حمزة عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز سمعت عبدالله بن موهب يحدث أبي عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم؛ وعلته: الجهل بحال ابن مَوْهب قاضي فلسطين](*) .

قلت: ذا قد روى عنه الزهري والكبار، ولكن علة الحديث أنه مرة أرسله عن تميم فأسقط قبيصة، ومرة قال: عن قبيصة أن تميمًا قال لرسول الله ﷺ .

(٤٩) حديث: «على كل بيت في العام أضحية وَعتيرة».

ابن عون عن عامر أبي رملة، عن مخنف بن سليم، إسناده ضعيف(**) .

فصدق لجهالة عامر(***) .

قلت: رواه الأربعة من طرق عن ابن عون وحَسَّنه (ت).

(٥٠) حديث: «نهى عن لبس الذهب إلا مُقطّعًا».

ثم قال: جاء المنع من تحلي النساء به عن ثوبان وحذيفة وأسماء بنت يزيد وأبي هريرة عن النبي ﷺ ، والصحيح: الإباحة؛ ولا ينبغي أن يضعِّف خبر ثوبان، أبلغ ما فيه يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام وفيه انقطاع.

فقوله عن حذيفة خطأ، صوابه: عن أخت حذيفة.

وحديث أسماء: رواه أبان العطار، ثنا يحيى إن محمود بن عمرو الأنصاري حَدَّثه أنها حَدَّثته أن رسول الله ﷺ قال: «أيّما امرأة تقلدت ذهبًا قُلِّدت في عنقها

= (٥/ ٢٢٥).

(*) هذه الفقرة هي من كلام ابن القطان.

(**) كلام عبدالحق.

(***) كلام ابن القطان.

(٤٩) «الوهم» (١٣٦٧)؛ وأخرجه الترمذي (١٥١٨)، وأبو داود (٢٧٨٨)، وابن ماجه (٣١٢٥)، وأحمد (٤/ ٢١٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٥٢).

وانظر «نصب الراية» (٤/ ٢٠٧)، و«الدراية» ٢٠/ ٢١٣)، و«الميزان» (٤/ ٢٢).

(٥٠) «الوهم» (٤٢٠، ١٣٨٧)؛ وأخرجه أبو داود (٤٢٣٩)، والنسائي (٥/ ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٦٨، ٥١٠)؛ وانظر «الميزان» (٦/ ٥٨١)؛ و«الترغيب» للمنذري (١/ ٣١٤).

مثله من النار، أيما امرأة جعلت في أذنيها خُرصًا كذلك».

ورواه الدستوائي عن يحيى، محمود مجهول.

قلت: أسماء عمَّته وقد وُثِّق، ولكن المتن منكر.

(٥١) حديث: «**أهل الجنة عشرون ومائة صف**».

حسَّنه (ت) لضرار بن مرة، عن محارب بن دثار، عن ابن بريدة، عن أبيه؛ علله برواية علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة مرسلاً، ويروى عن سليمان، عن أبيه.

قال المؤلف: [لا ينبغي تعليله بذلك](*) .

قلت: ما [ذا](**) بتعليل بل حكاية الواقع، وإنما لم يصححه الترمذي لغرابة خبر ضرار.

(٥٢) حديث البزار: «أول ما خلق اللَّه القلم، فقال له: «اجر»، فجرى بما هو كائن».

حسَّنه البزار.

فهذا لزيد بن الحباب، عن معاوية بن صالح حدثني أيوب بن أبي زيد، عن عبادة بن الوليد بن عبادة، عن أبيه، عن جده.

(*) في «الوهم»: [وليس ينبغي أن يعد ذلك مانعًا من صحته]، وهو من كلام ابن القطان.

(**) في (ط) جاءت (ذا) مضمومة إلى (ما)، هكذا (ماذا)، أي في صورة أداة الاستفهام، وهو خطأ، بل (ما) هنا (أداة نفي)، و(ذا) اسم إشارة.

(٥١) «الوهم» (١٤١٨)؛ وأخرجه الترمذي (٢٥٤٦)، وابن ماجه (٤٢٨٩)، وأحمد (٥/ ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٦١)، وأبو يعلى في «معجمه» (٢١١)، وابن المبارك في «الزهد» (١٥٧٢)، وابن عدي (٤/ ١٠٠).

وانظر «العلل لابن أبي حاتم» (٢/ ٢١٥)، و«علل الدارقطني» (٧/ ٨٩، ٢٠٦)، و«الميزان» (٣/ ٩٤٤٩)، و«صحيح الجامع» (٢٥٢٦).

(٥٢) «الوهم» (١٤١٩)، و«مسند البزار» (٧/ ١٣٧)، و«الجامع للترمذي» (٣٣١٩)، و«التاريخ الكبير» (٦/ ٩٢).

فالوليد لا يُعرف حاله.

قلت: حديثه في «الصحيحين».

قال: وأيوب كذلك، وقد رَوى عنه زيد بن أبي أنيسة ويزيد (٧/أ) بن سنان.
قلت: حِمصي مُقلّ.

وقال (ت): ثنا يحيى بن موسى، ثنا أبو داود، ثنا عبدالواحد بن سليم سمع عطاء بن أبي رباح سمع الوليد بن عبادة قال: دعاني أبي فقال: اتقِ اللَّه، ولن تتقي حتى تؤمن بالقَدَر، كما سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**أول ما خلق اللَّه القلم، فقال اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: اكتب القدر، ما كان وما يكون إلى الأبد**».

قال: غريب، عبدالواحد واهٍ(*).

(٥٣) حديث أبي رَزين: يا رسول اللَّه، أين كان ربنا؟ قال: «كان في عماء ...».

حسَّنه (ت) لحماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن [حُدُس](**) عنه.

(*) جاء لفظ الحديث في «الجامع الترمذي»: [إن أول ما خلق اللَّه القلم، فقال له: اكتب، فجرى بما هو كائن إلى الأبد» ـ وفي الحديث قصة ـ، قال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وفيه عن ابن عباس].

(**) (وكيع بن حُدُس): قال ابن حبان في «مشاهير علماء الأنصار» (٩٧٣): «والصواب بالحاء» ـ هكذا جزمًا ـ، وفي «الثقات» (٥/٤٩٦) قال: «وأرجو أن يكون الصواب بالحاء»، وفي المنفردات والوحدان (٦٤٠) لمسلم: «وكيع بن عدس، وقال حماد بن سلمة: وكيع بن حدس».

وفي «العلل ومعرفة الرجال» (٢/١٨٩): «سمعت أبي يقول: قال حماد بن سلمة وكيع بن حدس، قال أبي: سمعناه من هشيم يقول: عدس، قال أبي: هكذا قال شعبة، قال أبي: وأخذته من كتاب الأشجعي عن سفيان، قال: وكيع بن حدس، قال: وهو الصواب» اهـ.

(٥٣) «الوهم» (١٤٢٨)؛ و«الجامع الترمذي» (٣١٠٩)، وابن ماجه (١٨٢)، و«المسند» (٤/١١)، و«المعجم الكبير» (١٩/٢٠٧)، و«السنة» لابن أبي عاصم (٦١٢)، و«السنة» لعبدالله بن أحمد (١/٢٤٦)، و«صحيح ابن حبان» (١٤/٩).

فوكيع لا يُعرف، وتفرد عنه يحيى؛ وكان شعبة، وهشيم، وأبو عوانة يقولون: ابن عدس؛ وقد صحح (ت) حديث: «الرؤيا على رجل طائر».

قلت: لكونه لشعبة عن يعلى.

(٥٤) حديث عبداللَّه بن عمرو: «أخبرنا عن ثياب الجنة، أتنسج؟».

وهذا ضعيف، رواه محمد بن عبداللَّه بن علاثة: ثنا العلاء بن عبداللَّه أن الحنان ابن خارجة حدثه عنه.

تابعه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح عن العلاء، وطوّله.

قلت: ما ذا بضعيف وحَنَان مع جهالته ما ضُعِّف.

(٥٥) حديث (د) المقدام: «وأدخل أصابعه في صِمَاخ أذنيه».

فيه حريز بن عثمان، وعنه الوليد بن مسلم: مدلس، عن عبدالرحمن بن ميسرة لا يُعرف.

قلت: شيوخ حريز ثقات.

(٥٦) حديث عبادة: إن أدركتها: أصلي معهم؟ قال: «إن شئت».

يرويه هلال بن يَسَاف عن أبي المثنى الحمصي، عن أبي أُبيّ بن امرأة عبادة، عن عبادة.

فأبوا أُبي صحابي، و[أبو][*] المثنى إن كان ضمضمًا الأملوقي فمعروف، وأما أبو محمد بن الجارود فإنه جعل لهما ترجمتين ـ ثم قال ـ: وقيدهما واحد، ولم يَبن لي ذلك ـ إلى أن قال المؤلف ـ: وإذا كان واحدًا فإنه لا يُعرف، وكذا إن كان اثنين،

(*) في (خ): [أبي].

(٥٤) «الوهم» (١٤٥٤)؛ وأخرجه النسائي (٣/ ٤٤١)، وأحمد (٢/ ٢٠٣).

(٥٥) «الوهم» (١٥٤٧، ٢٤٣١)، وأخرجه أبو داود (١٢٣).

(٥٦) «الوهم» (١٥٨١)، وأخرجه أبو داود (٤٣٣)، وعبدالرزاق (٢/ ٣٨٠)، وانظر «نيل الأوطار» (١/ ٤٢٨)، و«صححه العلامة الألباني ـ رحمه اللَّه ـ في «صحيح الجامع» (٢٤٢٩).

ولا أثر لكونهما واحداً إلا أن يكون روى عنه رجلان: هلال المذكور، وصفوان بن عمرو، وعدالته فما عُلِمَت.

فإن قيل: فابن عبدالبر قال إثر هذا الحديث: أبو المثنى ثقة، قلنا: لم يأت في توثيقه بقول معاصر أو قول من أخذ عن معاصر (٧/ب) فلا يقبل توثيقه، إلا أن يكون في رجل معروف قد انتشر له من الحديث ما يُعرَفُ به حاله، وهذا ليس كذلك.

قلت: وثقه ابن عبدالبر، لكونه ما غُمِزَ أصلاً، ولا هو مجهول لرواية ثقتين عنه.

(٥٧) حديث: «رخص في دم الحُبون».

لبقية عن ابن جريج، فقال: قال الدارقطني: هذا باطل، لعل بقية دلّسه عن واهٍ(*).

فهذا مفسد لعدالة بقية(**).

قلت: هو مذهب ورأي له وللوليد بن مسلم، وما رأيناك تغمز الوليد.

(٥٨) حديث: «ما رأيت أحداً أشبَهَ صلاة برسول الله ﷺ من عمر بن عبدالعزيز».

فيه وهب بن مأنوس: مجهول، فأظن أبا محمد قنع برواية جماعة عنه، وذا شيء لا مقنع فيه، فإن عدالته تثبت بذلك.

قلت: خالفك في هذا خلق.

(*) في «الوهم»: [ولعل بقية دلسه عن رجل ضعيف].

(**) سقطت من (ط).

(٥٧) «الوهم» (١٦٣٣)، و«الميزان» (٢/٤٨)، و«الكامل» (٢/٧٥)، و«الكبرى» للبيهقي (٢/٤٠٥).

(٥٨) «الوهم» (١٦٣٥)، «سنن أبي داود» (٨٨٨)، والنسائي (١/٢٤١)، وأحمد (٣/١٦٢)، و«التاريخ الكبير» (١/٣٠٧، ٨/١٦٨)، و«التهذيب» للحافظ (١١/١٤٧).

(٥٩) **حديث**: «من قال: يثرب، فليقل: المدينة عشراً».

فيه عثمان بن حفص، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أبيه، عن جده.

قلت: قال (خ): في إسناده نظر.

(٦٠) حديث (د) المستورد: «من كان لنا عاملاً فليتخذ زوجة...».

الأوزاعي عن الحارث بن يزيد، عن جبير بن نفير عنه، فالطامة أن الحارث هو الحضرمي، ثقة: قال ابن أبي شيبة: ثنا زيد بن الحباب، ثنا ابن لهيعة، ثنا الحارث بن يزيد الحضرمي، عن عبدالرحمن بن جبير عنه.

قلت: الطامة أن الوهم من (د) فإن جعفر الفريابي رواه عن شيخ (د) موسى بن مروان [عن](*) المعافى عن الأوزاعي، فقال: عن الحارث، عن عبدالرحمن بن جبير كرواية ابن لهيعة.

(٦١) حديث (د): «الرجل أحق بصدر دابته».

فيه: علي بن الحسين بن واقد.

قلت: لكن تابع علياً آخر.

(٦٢) حديث عائشة في رضاع سالم من سهلة خمس رضعات.

(*) سقطت من (ط).

(٥٩) «الوهم» (٤٨٨، ١٨٩٨)، و«التاريخ الكبير» (٦/ ٢١٧)، و«الميزان» (٥/ ٤٣).

(٦٠) «الوهم» (١٩٥٦)، «صحيح ابن خزيمة» (٤/ ٧٠)، و«المستدرك» (١/ ٥٦٣)، و«سنن أبي داود» (٢٩٤٥)، و«المسند» (٤/ ٢٢٩)، و«العلل» لابن أبي حاتم (١/ ٢١٩)، و«نصب الراية» (٢/ ٢٥٠).

(٦١) «الوهم» (١٩٧٢)، وأخرجه الترمذي (٢٧٧٣)، والحافظ في «التغليق» (٥/ ٨١)؛ والذي تابع علياً هو: علي بن الحسن بن شقيق ـ ثقة من رجال مسلم ـ عند الحاكم (٢/ ٧٣)؛ وله شاهد من حديث عبدالله بن حنظلة في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٢٤٣)، و«سنن الدارمي» (٢/ ٣٧١)، و«مسند البزار» (٨/ ٣٠٨)، وشاهد آخر عند الدولابي في «الذرية الطاهرة» (١٨٠)، وانظر «الفتح» (١٠/ ٣٩٧)، و«نيل الأوطار» (٣/ ١٩٥).

(٦٢) «الوهم» (٢٠٣٠)؛ «الميزان» (٥/ ٣٥٩)، وقد توبع عنبسة، فالحديث له طرق أخرى عن الزهري في مسلم وغيره.

فيه عنبسة بن خالد عن يونس.

قلت: عنبسة احتج به البخاري.

(٦٣) حديث: «الربا وإن كثر فإنه يصير إلى قل».

رواه البزار من طريق شريك عن الرُّكين بن الربيع عن أبيه، عن جده، عن عبدالله مرفوعًا، فيه شريك.

قلت: وفيه جدّ الركين، وهو عميلة الفزاري، لا يُعرف.

(٦٤) حديث ابن مسعود: «بيع المُحَفَّلات خِلابة».

سكت عنه، وهو من طريق المسعودي عن جابر الجُعفي، وعن أبي الضحى عن مسروق عنه (٨/أ) كذا، و[عنه](*) بواو، وهذا خطأ، والله [....](**) الحق، والصواب: بلا واو؛ وكذا في كتاب ابن أبي شيبة، والبزار.

ولم يدرك المسعودي أبا الضحى.

قلت: ولا جابر مسروقًا.

(٦٥) حديث: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم...».

من رواية زهير عن أبي الزبير عن جابر، معنعن.

قلت: زدت في [النكارة](***).

(*) في (ط): [عن].

(**) لم أتبين هذه العبارة، وفي (ط): [سمج من عبد].

(***) في (ط): [النكادة].

(٦٣) «الوهم» (٢٠٤٤)، وأخرجه أحمد (١/ ٣٩٥)، والبزار (٥/ ٤١١)، وابن عدي (٤/ ١٨)؛ وصححه الألباني ـ رحمه الله ـ في «صحيح الجامع» (٣٥٤٢).

(٦٤) «الوهم» (٢٠٦)، وأخرجه ابن ماجه (٢٢٤١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٢٠)، والبزار (٥/ ٣٣٧)، وأحمد (١/ ٤٣٣)، والطيالسي (٢٩٢)؛ وانظر «الميزان» (٢/ ١٠٧)، و«العلل» للدارقطني (٥/ ٤٧)، ورجح وقفه، وضعف إسناده الحافظ في «الفتح» (٤/ ٣٦٧)، وقال: «وقد رواه ابن أبي شيبة وعبدالرزاق موقوفًا بإسناد صحيح» اهـ، وهو في «ضعيف الجامع» (٣٣٥٧).

(٦٥) «الوهم» (٢٠٥٠)، وأخرجه مسلم (١٥٢٢)، وغيره.

(٦٦) حديث: قال البزار: ثنا العباس بن عبدالعظيم، ثنا عمرو بن محمد بن أبي رزين، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن بلال قال: كان عندي تمرٌ فبعته بأجود منه بنصف كَيله، أو ببعض كيله، فأتيت النبي ﷺ فحدثته فقال: «رده وخذ تمرك، التمر بالتمر مثلاً بمثل» قال: ففعلت.

قال البزار: رواه أيضًا عثمان بن عمر عن إسرائيل.

وثنا محمد بن معمر، ثنا روح، ثنا كثير بن يسار، عن ثابت، عن أنس قال: أُتيَ رسول اللَّه ﷺ بتمر الريان، فقال: «أنى لكم هذا؟!»، قالوا: كان عندنا تمر دَقَل، فبعناه صاعين بصاع، فقال: «ردوه [على صاحبه](*)».

قلت: رواتهما ثقات.

(٦٧) حديث (ت): ثنا علي بن خشرم، ثنا عيسى بن يونس، عن عِمران بن زائدة بن نشيط، عن أبيه، عن أبي خالد الوالبي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**إن اللَّه يقول: ابن آدم، تفرغ لعبادتي، املأ صدرك غني...**».

أبو خالد: هرم: لا بأس به، وزائدة: لا يُعرف حاله.

قلت: وُثِق.

(٦٨) حديث قتادة عن خُلَيْد العصري، عن أبي الدرداء مرفوعًا: «**ما طلعت الشمس إلا بعث لجنبتيها ملكان يناديان: يا أيها الناس هلّموا إلى ربكم...**».

(*) ليست في (خ)، إنما زيدت في (ط) من كشف الأستار، وهي في «الوهم».

(٦٦) «الوهم» (٢٠٥٦)، و«مسند البزار» (٤/ ٢٠٥)؛ وله طريق آخر عن البزار أيضًا (٤/ ٢٠٠)، والمروزي في «السنة» (١٤٢ ـ بتحقيقي ـ ط. دار الآثار)، والترمذي في «العلل الكبير» (٣٢١).

(٦٧) «الوهم» (٢١٩٩)، وأخرجه ابن حبان (٢/ ١١٩)، والحاكم (٢/ ٤٨١، ٤/ ٣٦٢)، والترمذي (٢٤٦٦)، وابن ماجه (٤١٠٧)، وأحمد (٢/ ٣٥٨)، وانظر «العلل» للدارقطني (٨/ ٣٢٥)، والحديث في «صحيح الجامع» (١٩١٤).

(٦٨) «الوهم» (٢٢٠٠)، وأخرجه ابن حبان (٨/ ١٢١)، والحاكم (٢/ ٤٨٢)، وأحمد (٥/ ١٩٧).

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة(*).

قلت: إسناده صالح.

(٦٩) حديث آدم: ثنا الليث عن معاوية بن صالح، عن أبي عبدالرحمن ـ هو القاسم ـ عن أبي أمامة عن النبي ﷺ: «تدنو(**) الشمس يوم القيامة قَدْر ميل(***)، تغلي منها الهوام كما تغلي القدور على الأثافي».

إسناده حسن لا صحيح.

قلت: تركتُ أحاديث جمة تعنت فيها ابن القطان منها أحاديث من مسلم، وأحاديث حسنة، وأحاديث أدخلتها في ميزان الاعتدال.

(٧٠) حديث في الدارقطني من حديث أبي بكر عبدالحميد بن جعفر الحنفي (٨/ب) عن نوح بن أبي بلال، عن المقبري، عن أبي هريرة مرفوعًا: «إذا قرأتم الحمد، فاقرءوا: بسم اللَّه الرحمن الرحيم، إنها إحدى آياتها».

ثم قال: رفعه عبدالحميد بن جعفر وقد وثّقه جماعة، وأبو حاتم يقول: محله الصدق، وكان الثوري يضعفه، ونوح ثقة مشهور.

قال ابن القطان: فهو بهذا القول قد صححه، وأخطأ خطأً فاحشًا في قوله من حديث أبي بكر عبدالحميد بن جعفر، وهذا تعبير لا يليق به، ولعله سقط من الكلام، وإنما هو أبو بكر الحنفي عن عبدالحميد بن جعفر، وإنما اسم أبي بكر: عبدالكبير، وهو أخو أبي علي عبيداللَّه أنبا عبدالمجيد، وهو ثقة.

(*) في «الوهم»: [وذكر ـ أي عبدالحق ـ من طريق ابن أبي شيبة... وسكت عنه... وخُلَيد هذا بصري... ولا أعرف حاله].

(**) في «الوهم»: [تدنى].

(***) زاد في «الوهم»: [ويزداد فيها كذا وكذا].

(٦٩) «الوهم» (٢٢٠٢)، وأخرجه أحمد (٥/ ٢٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ١٨٨).

(٧٠) «الوهم» (٢٠٥، ٢٧٨٣)، «سنن الدارقطني» (١/ ٣١٢)، و«الكبرى» للبيهقي (٢/ ٤٥)، و«التحقيق» (١/ ٣٤٦)، و«نصب الراية» (١/ ٣٤٣)، و«صحيح الجامع» (٧٢٩).

قال الدارقطني وابن السكن: ثنا ابن صاعد، ثنا عقبة بن مكرم، ثنا أبو بكر فذكره عن عبدالحميد بن جعفر بما تم، قال أبو بكر: فلقيت نوحًا فحدثني به موقوفًا يعني أن نوحًا فحدثني به موقوفًا يعني أن نوحًا أنكر رفعه.

قلت: فوهم في رفعه عبدالحميد، وليس بذاك الثبت، وقد نسب إلى القدر، وخرج بالمدينة مع أبي الحسن.

(٧١) حديث: «كان إذا توضأ أخذ كفًّا فأدخله تحت حنكه».

تفرد به الوليد بن زروان عن أنس.

وفي الزهريات للذهبي: ثنا محمد بن عبدالله بن خالد الصفار من أصله ـ وكان صدوقًا ـ ثنا محمد بن حرب، ثنا الزبيدي، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله ﷺ توضأ فأدخل أصابعه تحت لحيته فخللها ثم قال: «هكذا أمرني ربي».

فهذا عندي صحيح لا تضره رواية من رواه عن محمد بن حرب، عن الزبيدي، قال: بلغني عن أنس.

فليس من لم يحفظ حجة على من حفظ.

قال الذهلي: ثنا يزيد بن عبد ربه، ثنا حرب فذكره.

قال الذهلي: وهذا المحفوظ، وحديث الصفار واهٍ.

قلت: كفانا الذهلي مؤنتك.

(٧٢) حديث ابن عمر: «اغسلوا قتلاكم» ساقه من عند ابن عدي في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان، فإسناده ثقات.

---

(٧١) «الوهم» (٢٢٥١، ٢٤٣٠)؛ قال الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٢٣): قال في الإمام: «... والوليد بن زوران روى عنه جماعة، وقول ابن القطان إنه مجهول هو على طريقته في طلب زيادة التعديل مع رواية جماعة عن الراوي» اهـ.
وانظر «التلخيص» (١/ ٨٦)، و«فصل الخطاب بنقد كتاب المغني عن الحفظ والكتاب» (ص٥٦، ٥٧)، و«صحيح الجامع» (٤٦٩٦).

(٧٢) «الوهم» (٣٥٩، ٢٥٣٢)، و«الكامل» لابن عدي (٢/ ٤٢٠).

قلت: لكنه منكر جدًّا تُكلم في حنظلة لأجله.

(٧٣) حديث أم سلمة في زكاة الحلي فيه ثابت بن عجلان، ولا يحتج به(*).

فهذا [ما قاله](**) غيره، [بل قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، تحامل منه](***)، فإنه إنما يُمس بهذا من لا يُعرف بالثقة، وثابت فثقة.

قلت: قال أحمد (٩/أ): أنا متوقف فيه.

(٧٤) حديث: «من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه».

رواه عبدالرحمن بن إبراهيم القاص عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا، وقد(****) وثِّق وضُعِّف.

قلت(*****): [قال أبو حاتم: أنكر عليه حديث، وليس بالقوي، وقال أحمد: ليس به بأس؛ فإذن هذا الحديث لا بأس به](******).

قلت: بل هذا منكر، والعلاء [ليس](*******) بشيء.

(*) قاله عبدالحق؛ وما يليه هو نقد ابن القطان له.

(**) في (ط): [إنما لم يقله]، وفي «الوهم»، و«نصب الراية» (٢/ ٣٧٢): [قول لم يقله].

(***) في «الوهم»: [ونهاية ما قال فيه العقيلي: لا يتابع على حديثه، وهذا من العقيلي تحامل عليه].

(****) في «الوهم» زاد هنا: [أنكره عليه أبو حاتم، و...]؛ وهذا من كلام عبدالحق.

(*****) القائل ابن القطان.

(******) في «الوهم»: [كذا قال، وهو يروي عن العلاء، وروى عنه جماعة، ولا يتعين أن يكون الذي أنكره أبو حاتم عليه، هو هذا الحديث بعينه. ولعله حديث آخر؛ قال أبو محمد ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: ليس بالقوي، روى حديثًا منكرًا عن العلاء] ـ ثم ذكر قول أحمد ـ، ثم قال: [والذي لأجله كتبته الآن هنا، إنما هو أن تعلم أن حال هذا الحديث لا بأس بها، لأن رجاله لا بأس بهم، وليس فيهم من يوضع فيه النظر إلا هذا القاص، وهو لا بأس به].

(*******) هكذا في (ط)، وفي (خ): [فقد]، وفي «الميزان» (٤/ ٢٥٦): [روى عباس عن يحيى: ليس بشيء].

(٧٣) «الوهم» (٢٥٣٥)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٧٥)، و«الكامل» (٢/ ٩٧).

(٧٤) «الوهم» (٢٥٤٥)، وسنن الدارقطني» (٢/ ١٩١)، و«الميزان» (٤/ ٢٥٦)، و«التلخيص» (٢/ ٢٠٦)، و«التحقيق» (٢/ ١٠٠).

(٧٥) حديث معاذ: «غزونا خيبر فأصبنا غنمًا فقسم بعضها».

يرويه أبو عبدالعزيز شيخ أردني(*)، فكأنه لم يعرف هذا، فرمى بالحديث من أجله.

قال (د): ثنا محمد بن مصفى، ثنا محمد بن المبارك، ثنا يحيى بن حمزة، ثنا أبو عبدالعزيز، عن عبادة بن نسي، عن ابن غنم عنه ورجاله [ثقات](**).

وهذا هو يحيى بن عبدالعزيز والد المتكلم أبي عبدالرحمن الشافعي الأعمى، روى عنه أيضًا الوليد بن مسلم، وقال أبو حاتم: ما بحديثه فيه بأس.

قلت: هذا لا يعرف بإسناد سوى هذا، وابن مصفًّى يعد تفرده منكرًا.

(٧٦) حديث رجل من الأنصار: «أن النهبة ليست بأحل من الميتة».

رواه عاصم بن كليب عن أبيه عنه، وهذا رجاله ثقات، لكن هذا الرجل لا ينبغي أن يقبل منه ادعاء مزية الصحبة لنفسه، كما لا يُقبل ممن يوثق نفسه.

قلت: عاصم، قال ابن المديني: لا أحتج بما انفرد به.

(٧٧) حديث جابر: في امرأة أعطاها ابنها حديقة، ثم قال(***): والصحيح

(*) هذا من قول عبدالحق.

(**) سقطت من (خ).

(***) القائل عبدالحق.

(٧٥) «الوهم» (٢٥٦٠)، و«سنن أبي داود» (٢٧٠٧)، وقال الصنعاني في «السبل» (٤/ ٦٤) بعد أن ذكر الحديث: «ورجاله لا بأس بهم».

وقال الحافظ في «التقريب» عن محمد بن مصفى: «صدوق له أوهام وكان يدلس»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة يغرب».

(٧٦) «الوهم» (٢٥٦١)، و«سنن أبي داود» (٢٧٠٥)، و«صحيح الجامع» (١٩٨٦)، وفي «الكاشف» قال الذهبي عن عاصم: «قال أبو حاتم: صالح، وقال أبو داود: كان أفضل أهل زمانه، كان من العبّاد، قال شريك: مرجئ». اهـ، وفي «التقريب»: «صدوق رمي بالإرجاء».

(٧٧) «الوهم» (٢٥٦٦)، و«سنن أبي داود» (٣٥٥٧)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٦/ ١٥)، و«نصب الراية» (٤/ ١٢٧)، و«صحيح مسلم» (١٦٢٥).

فيه: أن أيما رجل أَعْمَرَ رجلاً عُمري، فهي له ولعقبه.

قلنا(*) : الأول صحيح.

(د) ثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا معاوية بن هشام، ثنا سفيان، عن حبيب، عن حميد الأعرج، عن طارق المكي عنه.

وهم ثقات، وطارق كان قاضي مكة، وثقة أبو زرعة.

قلت: هو فرد غريب يستنكر، وعثمان فيهما شيء.

(٧٨) حديث ابن عباس في دية الأصابع: لكل أصبع عشر.

(ت): حسن غريب، [فلا أعرف لِمَ لم يُصححه](**) ؟

ساقه لحسين بن واقد عن يزيد النحوي عن عكرمة عنه، فهؤلاء ثقات على أصله، وقد احتج بعكرمة كثيراً.

قلت: بالجهد أن يكون هذا المتن بهذا الإسناد حسنًا، فدعا النكد(***) .

(٧٩) حديث ابن عباس: «اشتركنا (٩/ب) في البقرة سبعة، وفي البعير عشرة». حسَّنه (ت).

فهو عندي صحيح، حسين بن واقد عن علباء بن أحمر، عن عكرمة عنه.

قلت: استنكر أحمد للحسين أحاديث.

(*) القائل ابن القطان.

(**) في الوهم: [ولا أعلم له علة تمنع من تصحيحه].

(***) النكد: الشيء القليل الذي لا ينفع، كما في «الفتح» (٦/ ٢٩٦).

(٧٨) «الوهم» (٢٥٧٣)؛ «والجامع» للترمذي (١٣٩١)، و«صحيح ابن حبان» (١٣/ ٣٦٦)؛ وجاء في نسخة الجامع: «قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث «حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، والعمل على هذا عند أهل العلم».

(٧٩) «الوهم» (٢٥٧٧)، و«الجامع» للترمذي (٩٠٥)، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، و«صحيح ابن خزيمة» (٢٩٠٨)، و«صحيح ابن حبان» (٩/ ٣١٨)، و«الكبرى» للنسائي (٣/ ٥٩)، و«المسند» (١/ ٢٧٥)، و«نصب الراية» (٤/ ٢٠٩).

(٨٠) حديث ابن عمر: «كان النبي ﷺ يلبس النعال السبتية، ويُصفِّر لحيته بالورس، والزعفران».

وقال(*) : صح نهيه عن التزعفر، فأوهم ضعف هذا.

فقال (د): ثنا عبدالرحيم بن مطرف، ثنا عمرو بن محمد العنقري، ثنا ابن أبي روّاد، عن نافع عنه؛ فعمرو ثقة.

قلت: ابن أبي روّاد، قال ابن حبان: روى [عن](**) نافع نسخة موضوعة، وقال علي بن الجنيد: ضعيف.

قلت: وتفرده يعد منكرًا، ولم يخرجا له في «الصحيح».

(٨١) حديث ابن عمر: «يقبل توبة عبده ما لم يُغَرغِر».

حسَّنه (ت).

فهذا يحتمل أن يُقال: صحيح.

عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن أبيه عن مكحول، عن جبير بن نفير عنه.

قلت: بل هو منكر، ضعفه ابن معين في رواية عثمان بن سعيد؛ وقال مرة: ليس به بأس؛ وقال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال (س): ليس بالقوي.

وقال ابن عدي: [يُكتَبْ](***) حديثه على ضعفه.

قلت: ومكحول مدلس، فأين الصحة منه؟

(٨٢) حديث أنس: «كل ابن آدم خطَّاء...».

قال (ت): غريب.

(*) القائل عبدالحق.

(**) سقطت من (خ).

(***) في (ط): [كتبت].

(٨٠) «الوهم» (٢٥٧٩)، و«سنن أبي داود» (٤٢١٠)، و«نصب الراية» (٣/ ٢٠).

(٨١) «الوهم» (٢٥٨٠)، و«الجامع الترمذي» (٣٥٣٧)، و«مسند أحمد» (٢/ ١٥٣)، و«الكامل» (٤/ ٢٨٢)، وابن ماجه (٤٢٥٣)، و«مسند ابن الجعد» (٣٤٠٤)، و«الميزان» (٤/ ٢٦٥).

(٨٢) «الوهم» (٢٥٨١)، و«الجامع» للترمذي (٢٤٩٩)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة». اهـ، وابن ماجه (٤٢٥١)، و«المسند» لأحمد =

فهذا عندي صحيح، زيد بن الحباب، ثنا علي بن مسعدة، ثنا قتادة عنه.

قلت: بل ضعيف، قال (خ): علي بن مسعدة فيه نظر.

(٨٣) حديث ابن عمر: «إذا أمسك الرجلُ الرجلَ وقتله آخر، يقتل القاتل، ويحبس الممسك».

قال الدارقطني: رواه الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عنه.

ورواه معمر وابن جريج، عن إسماعيل مرسلاً، [وهو أكثر](*).

فهذا صحيح عندي لجواز أن [يكون](**) إسماعيل رواه على الوجهين، فإنه يجوز للمحدث أن يرسل ما عنده بالاتصال، وإنما يُعد هذا اضطرابًا إذا كان الراوي سيىء الحفظ.

وهو من رواية الحفري عن الثوري، وقد رواه وكيع عن الثوري فلم يصله.

قلت: تعين والله إرساله (١٠/أ)، ووهي اتصاله.

قال ابن القطان: ولم يقدم في هذا الباب ولا في ما قبله من نظر عبدالحق تضعيفًا لأحاديث بأشياء لا ينبغي أن تعد عللاً ككون الحديث يكون تارة مسندًا، وتارة مرسلاً، ويجيء تارة مرفوعًا وتارة موقوفًا، ولعلك لم يتحصل لك من مبدّد(***) ما ذكرناه، [ما](****) هو مذهب عبدالحق في ذلك؛ فلنعرض عليك ما يتيسر لنبين لك اضطرابه في رأيه، فمن ذلك:

(٨٤) حديث: «إذا سجد(*****) فلا يبرك كالبعير».

= (٣/١٩٨)، و«الكامل» (٥/٢٠٧)، وحسنه العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في «صحيح الجامع» (٤٥١٥).

(*) في «الوهم»: [والإرسال أكثر]، والكلام السابق هو من قول عبدالحق.

(**) ليست في (خ).

(***) في «اللسان» (٣/٧٨): «يقال شمل مبدد، وبَدّد الشيء فتبدد، فرقه» اهـ.

(****) زيادة من «الوهم».

(*****) زاد في (ط) هنا: [أحدكم]، وهي في رواية أبي داود.

(٨٣) «الوهم» (٢٥٨٥)، و«سنن الدارقطني» (٣/ ١٤٠)، و«الكبرى» للبيهقي (٨/ ٥٠)، و«التحقيق» (٢/ ٣١٤).

(٨٤) «الوهم» (٢٥٨٦).

قال: رواه همام مرسلاً، وهو ثقة.

(٨٥) وحديث: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام».

قال: المرسل أصح، وسرد جملة.

ثم قال المؤلف: فممن اختار ما اخترناه: البزار ذهب إلى أنه إذا أرسل الحديث جماعة، وحدث به ثقة مسندًا، فالقول قوله(*).

قال ابن القطان: وكذلك عدة من المختلطين، وإن سهيلاً وهشام بن عروة لمنهم لأنهما تغيرًا، فسكت عنهما إذا كان من «الصحيحين» أو من مُصحَّح الترمذي.

قلت: فاتتك نكتة، فإنك صُحُفِي ما جالست أصحاب الحديث، أعاقلٌ يُعدُّ هشام بن عروة من المختلطين؟! أعظم اللَّه أجرنا فيك.

(٨٦) وما وافق أبو محمد (ت) في تصحيحه: تقبيل النبي ﷺ عثمان بن مظعون، وفيه عاصم بن عبيداللَّه.

(٨٧) وتصحيحه: «لعن زوارات القبور» فقال: فيه عمر بن أبي سلمة، وهو ضعيف عندهم، قلت: أسرف.

(٨٨) وقال في الجهاد: خالد بن الفِزْر، ليس بالقوي، وإنما حذا فيه حذو ابن معين، قال فيه: ليس بذاك.

قلت: فأصاب وأخطأت.

(٨٩) حديث خباب: شكونا.. قوله: فلم يشكنا أي فلم يَعذِرنا، وقيل:

(*) «الوهم» (٥/ ٤٣٠).

(٨٥) «الوهم» (٢٦٠١)، و«التلخيص» (١/ ٢٧٧)، و«نصب الراية» (٢/ ٣٢٤)، و«الأوسط» لابن المنذر (٢/ ١٨٢)، و«صحيح الجامع» (٢٧٦٧).

(٨٧) «الوهم» (٢٧٨٨)، و«التلخيص» (٢/ ١٣٧)، وفي «الميزان» (٥/ ٢٤٢) في ترجمة عمر، قال الذهبي: «وقد صحح له الترمذي حديث: لعن زوارات القبور، فناقشه عبدالحق، وقال: عمر ضعيف عندهم؛ فأسرف عبدالحق».

(٨٨) «الوهم» (٢٧٨٦)، و«الميزان» (٢/ ٤٢١)، و«الضعفاء» لابن الجوزي (١٠٨٢).

(٨٩) «الوهم» (٨٨١٤)، و«الأوسط» لابن المنذر (٢/ ٣٥٨، ٣٦١)، و«التلخيص» (١/ ١٨٢).

فلم يحوجنا إلى الشكوى في المستقبل.

ويدل على الأول: ابن المنذر ثنا عبدالله بن أحمد، ثنا خلاد بن يحيى، ثنا يونس بن أبي إسحاق، ثنا سعيد بن وهب أخبرني خباب: شكونا إلى رسول الله ﷺ حرّ الرمضاء فما أشكانا، وقال: إذا زالت الشمس فصلوا؛ فلعل يونس حفظ زيادة ما حفظها أبوه.

قلت: هي زيادة منكرة لثبوت قوله: أبردوا.

(٩٠) حديث أبي هريرة: «الإمام ضامن»، وزاد البزار: ثنا الزيادي، ثنا غياث (١٠/ب) ابن زياد، ثنا أبو حمزة السكري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ـ إلى أن قال ـ: «واغفر للمؤذنين»، قالوا: يا رسول الله لقد تركتنا نتنافس في الآذان بعدك، قال: «إنه يكون من بعدي قوم سفلتهم مؤذنوهم».

ولا عبرة بقول الدارقطني: هذه زيادة غير محفوظة.

قلت: بلى، والله هي زيادة منكرة.

(٩١) حديث عبدالله بن عمرو في التشديد في زيارة النساء القبور.

قال(*): في إسناده ربيعة بن سيف ضعيف، عنده مناكير.

قال المؤلف(**): فهذا عندي حسنٌ لا ضعيف.

روى عن ربيعة: حيوة بن شريح، هشام بن سعد، والمفضل بن فضالة، وسعيد ابن أبي أيوب.

(*) القائل عبدالحق.

(**) أي ابن القطان.

(٩٠) «الوهم» (٤٤١، ٥٥٥، ٢٨٢١)، و«الميزان» (١/ ٢٦٨)، و«الكامل» (٥/ ٢٥٨)، و«التلخيص» (١/ ٢٠٧).

(٩١) «الوهم» (٦٦٨، ٢٥٣٤، ٢٨٣٧)، و«الميزان» (٣/ ٦٧)، و«الضعفاء» لابن الجوزي (١٢٢١)، و«المغني» للذهبي (٢١٠٣)، و«سنن أبي داود» (٣١٢٣)، و«المجتبى» للنسائي (١٨٨٠).

وقال (س): ليس به بأس؛ وتضعيف أبي محمد له لا أعرفه لغيره، إلا أبا حاتم البستي، فقال: لا يتابع وفي حديثه مناكير؛ وهذا أمر لا يعرى عنه أحدٌ من الثقات، بخلاف من يكون منكر الحديث جلّه أو كلّه.

قلت: قد ضعَّفه (خ)، فقال: عنده مناكير، وكذا قال أبو سعيد بن يونس، وقال الدارقطني: صالح الحديث.

قلت: ما أشبه أن يكون حديثه موضوعًا، وستسمعه.

قال (د): ثنا يزيد بن خالد، ثنا المفضل عن ربيعة بن سيف المعافري، عن أبي عبدالرحمن الحُبُلي، عن عبداللَّه: قبرنا مع رسول اللَّه ﷺ مسلمًا فلما فرغنا وانصرفنا حاذى بابه فوقف، فإذا نحن بامرأة مقبلة، قال أظنه عرفها، فلما [دنت](*) إذا هي فاطمة، فقال: ما أخرجك من بيتك؟ قالت: يا رسول اللَّه، أهل هذا البيت فرحمت إليهم ميتهم أو عزيتهم به، فقال لها رسول اللَّه ﷺ: فلعلك بلغت معهم الكدى، [فذكر تشديدًا في ذلك](**).

فسألت ربيعة عن الكدى، قال: القبور فيما أحسب.

هذا أخرجه (د).

وقال (س): ثنا قتيبة عن المفضل بهذا، وقال: لو بلغت معهم الكدى، ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك.

البزار: ثنا سلمة بن شبيب، ثنا المقبري، ثنا حيوة بن شريح أخبرني ربيعة بن سيف، عن الحُبلى، عن عبداللَّه بن عمرو، عن رسول اللَّه ﷺ أنه رأى فاطمة ابنته مقبلة، فقال: من أين أقبلت؟ فقالت: من وراء جنازة هذا الرجل، فقال: هل بلغت معهم الكدى؟ قالت: لا، وكيف أبلغها، وقد سمعت (١١/أ) منك ما سمعت، فقال: «والذي نفسي بيده لو بلغت معهم ما رأيت الجنة حتى يراها جدُّ أبيك».

(*) في «سنن أبي داود»: [ذهبت].

(**) في (خ، ط): [فذكره شديدة في ذلك]، وما أثبته هو في «سنن أبي داود».

قلت: (البزار) كثير الغلط، فقد قال البخاري في الضعفاء له: ربيعة بن سيف المعافري الإسكندراني يشبه هشام بن سعد، عنده مناكير، روى أحاديث لا يتابع عليها.

ثم قال البخاري: سمع المقبري، ثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني ربيعة، عن أبي عبدالرحمن الحبلي، عن عبدالله قال: بينما نحن نمشي مع رسول الله ﷺ إذ بصُر بامرأة فلما توسط الفريق، وقف حتى انتهت إليه، فإذا [فاطمة](*) بنت رسول الله ﷺ فقال لها: ما أخرجك من بيتك يا فاطمة؟، فقالت: أتيت أهل هذا الميت فرحمت على ميتهم وعزيتهم بميتهم، فقال: لعلك بلغت الكدى، فقالت: معاذ الله أن أكون بلغتها معهم وقد سمعتك تذكر من ذلك ما تذكر، فقال: لو بلغتيها معهم ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك.

* ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم في كتابه من متنٍ أو علّة:

(١) ابن إسحاق [...](**) تبينًا في أمره الثقة والحفظ (١٥١).

(٢) سفيان الثوري أحد الأئمة توفي ١٦١.

(٣) حماد بن سلمة مولى تميم، وقيل: مولى قريش توفي ١٦٧.

(٤) مالك أبو عبدالله إمام الفقهاء توفي ١٧٩.

(٥) إسماعيل بن عليّة إمام توفي ١٩٣.

(٦) وكيع أبو سفيان الحافظ توفي ١٩٧.

(٧) سفيان بن عيينة أبو محمد الإمام توفي ١٩٨.

(٨) عبدالله بن وهب فقيه مصر توفي ١٩٧.

(٩) سليمان أبو داود الطيالسي الحافظ توفي ٢٠٣.

(١٠) عبدالرزاق أبو بكر الصنعاني الحافظ توفي ٢١١.

(*) في (ط): [بفاطمة].

(**) في (خ): [وابي]، ولا وجه لها.

(١١) أبو عبيد القاسم بن سلام صاحب التصانيف توفي ٢٢٤.

(١٢) محمد بن الصباح أبو جعفر الدولابي الحافظ توفي ٢٢٧.

(١٣) أسد بن موسى السنة الحافظ الأموي، قلت: توفي ٢١٢.

(١٤) سعيد بن منصور الحافظ أبو عثمان صاحب السنن توفي سنة ٢٢٧.

(١٥) أبو بكر بن أبي شيبة الحافظ توفي ٢٣٥.

(١٦) عبدالملك بن حبيب (١١/ب) أبو مروان السلمي الفقيه، توفي ٢٣٨، لم يُهْد في الحديث لرشَدٍ ولا حصّل منه على شيء مفلح.

(١٧) إسحاق بن راهويه الإمام توفي ٢٣٨.

(١٨) هنّاد بن السري الكوفي الوارق توفي ٢٤٣.

(١٩) عبد بن حميد الكشي وكش على فراسخ من جرجان، قلت: هذا وهم، هو من كس بمهملة مدينة بما وراء النهر، له المسند والتفسير، قلت: توفي سنة ٢٤٩.

(٢٠) محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الإمام توفي ٢٥٦.

(٢١) محمد بن سنجر الحرّاني الحافظ توفي سنة ٢٥٨.

(٢٢) مسلم بن الحجاج ـ أبو الحسين ـ توفي سنة ٢٦١.

(٢٣) أبو إبراهيم المزني إسماعيل بن يحيى الفقيه توفي سنة ٢٦٤.

(٢٤) عباس الدوري الحافظ توفي ٢٧١.

(٢٥) أبو داود السجستاني توفي ٢٧٥.

(٢٦) بقيّ بن مخلد أبو عبدالرحمن الحافظ توفي سنة ٢٧٦.

(٢٧) أحمد بن أبي خيثمة صاحب التاريخ توفي ٢٧٩.

(٢٨) أبو عيسى الترمذي توفي ٢٧٩.

(٢٩) الحارث بن أسامة توفي ٢٨٢.

(٣٠) محمد بن عبدالسلام الخشني القرطبي الحافظ من ولد أبي ثعلبة توفي ٢٨٦.

(٢/٣٠) [علي بن عبدالعزيز بن مروان البغوي، وبغو بناحية خراسان، لزم أبا عبيد... مات هو سنة سبع وثمانين ومائتين][*] .

(٣١) أبو بكر أحمد بن عمرو البزار البصري الحافظ مات ٢٩٢.

(٣٢) أبو عبدالله محمد بن نصر المروزي الفقيه، مات ٢٩٤.

(٣٣) أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الحافظ، قلت: توفي ٣٢٧.

(٣٤) النسائي مات ٣٠٣.

(٣٥) زكريا بن يحيى الساجي مات ٣٠٧ وثقه قوم وضعفه آخرون، كذا قال، فأخطأ ما علمت أحداً ضعّفه.

(٣٦) محمد بن جرير الطبري توفي ٣١٠.

(٣٧) أبو بكر بن أبي داود توفي ٣١٦.

(٣٨) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر مات سنة ٣١٨، لا نلتفت إلى كلام العقيلي (١٢/أ) فيه، فإنه ثقة.

(٣٩) أبو جعفر الطحاوي مات ٣٢١.

(٤٠) أبو جعفر العقيلي مكي ثقة توفي ٣٢٢.

(٤١) محمد بن عبدالملك بن أيمن القرطبي مقدم في الفقه والحديث مات ٣٣٠.

(٤٢) قاسم بن أصبغ الحافظ مولى بني أمية توفي ٣٤٠.

(٤٣) أبو سعيد بن الأعرابي شيخ الحرم ثقة جليل القدر كثير التآليف توفي ٣٤٠.

(٤٤) أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني الحافظ توفي ٣٦٥.

(٤٥) أبو الحسن الدارقطني توفي ٣٨٥.

(٤٦) أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن الحافظ توفي ٣٥٣.

(*) هذه الترجمة ليست في (خ)، بل زادها محقق (ط) من كتاب «الوهم والإيهام».

(٤٧) أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي مات سنة ٣٩٢.

(٤٨) أبو سعد الماليني مات ٤١٢.

(٤٩) أبو سليمان حَمْد الخطابي مات ٣٨٠.

(٥٠) أبو عبدالله الحاكم مات ٤٠٥.

(٥١) أبو الحسن بن صخر توفي ٤٤٥.

(٥٢) أبو عمر بن عبدالبر توفي ٤٦٣.

(٥٣) أبو محمد بن [حزم](*) مات ٤٥٦.

قال الشيخ أبو عبدالله الذهبي: فرغنا من ترتيب ما وجدناه في الكتاب بالترتيب الصناعي.

بقي علينا أن نذكر جميع مامرٍّ ذكره في الأبواب ذكراً مختصراً مرتبًا على نسق المصنف ليسهل كشفه، فنسرد في ذلك خمس وثلاثين ورقة؛ والحمد لله وحده.

فرغ من كتابته العبد الفقير إلى الله تعالى: محمد بن عبدالله بن [الصيفي](**) ابن منجا الحنبلي.

اللّهم اعف عنه ولمن دعا له بالعفو، آمين.

(*) في (ط): [حرب]، وهو وهم عجيب!!.

(**) انظر المقدمة (ص٧) (تعليق ٢).

فهرس الأحاديث

﴿ت﴾

﴿ث﴾

﴿خ﴾

﴿د﴾

﴿ر﴾

﴿ز﴾

﴿س﴾

﴿ش﴾

﴿ص﴾

﴿ط﴾

﴿ع﴾

﴿غ﴾

﴿ف﴾

﴿ق﴾

﴿ك﴾

﴿ ل ﴾

﴿ م ﴾

﴿ ن ﴾

﴿ و ﴾

﴿لا﴾

﴿ي﴾

فهرس الرواة المذكورين بجرح أو تعديل

﴿ف﴾

﴿ق﴾

﴿م﴾

صدر حديثاً

مجموع الرسائل الفقهية

للإمام الصنعاني

تصنيف

الإمام محمد بن إسماعيل بن صلاح

المعروف بـ

« الأمير الصنعاني »

رحمه الله

المتوفى سنة ١١٨٢ هـ

تحقيق

أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري

الناشر

الفاروق الحديثة للطباعة والنشر

التمهيد

لما في الموطأ من المعاني والأسانيد

مرتباً على الأبواب الفقهية للموطأ

تأليف

الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله

ابن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي

٣٦٨ : ٤٦٣ هـ

الطبعة الوحيدة الكاملة والمرتبة والمحققة على عدة نسخ خطية

تحقيق

أسامة بن إبراهيم

يصدر في ١٨ مجلد

الناشر

الفاروق الحديثة للطباعة والنشر